

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٦١

الجمعة، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيانغ	(غابون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيد مايزن
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غانا	السيدة هاكمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كارويكي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد راغوثاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورنتس

## جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-64531 (A)



أضرار بالعديد من الأعيان المدنية، بما في ذلك عشرات المباني السكنية والبنية التحتية الحيوية. وإجمالاً، وردت تقارير، بين ١٠ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، تفيد بمقتل ما لا يقل عن ٣٨ مدنياً أوكرانياً وجرح ما لا يقل عن ١١٧ آخرين في هجمات بالصواريخ والطائرات بدون طيار.

وبالإضافة إلى الخسائر المباشرة في الأرواح، تشعر الأمم المتحدة بقلق بالغ إزاء تدمير البنية التحتية الحيوية للطاقة، مثل محطات توليد الكهرباء. ووفقاً للحكومة الأوكرانية، تضرر ٣٠ في المائة من مرافق الطاقة منذ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. ويهدد الحرمان الناجم عن تلك الهجمات، مقترناً بارتفاع أسعار الغاز والفحم، بتعريض ملايين المدنيين لمشقة بالغة، بل ومواجهة ظروف تهدد حياتهم هذا الشتاء. ولكي نكون واضحين، فبموجب القانون الدولي الإنساني، تحظر الهجمات التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية، وكذلك الهجمات على الأهداف العسكرية التي قد يتوقع أن يكون الضرر العائد على المدنيين نتيجتها مفرطاً مقارنة بالميزة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقعة.

تواصل الأمم المتحدة دعم جميع الجهود الرامية إلى المساءلة. ومن الضروري السماح لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالوصول الكامل ودون عوائق إلى جميع أنحاء أوكرانيا لمواصلة عملها الهام.

من جانبها قدمت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا تقريرها إلى الجمعية العامة هذا الأسبوع. وتنص الوثيقة على أن هناك أسباباً للاستنتاج بأن جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني قد ارتكبت في أوكرانيا منذ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢. وذكرت اللجنة أن القوات الروسية مسؤولة عن معظم الانتهاكات التي تم تحديدها. كما ذكرت أن القوات المسلحة الأوكرانية ارتكبت أيضاً انتهاكات للقانون الدولي الإنساني في بعض الحالات، بما في ذلك حادثتان تُعدّان جريمتي حرب.

ووفقاً للجنة أدى الاستخدام المستمر للأسلحة المتفجرة على نطاق واسع في المناطق المأهولة بالسكان إلى مقتل وإصابة عشرات

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## صون سلام وأمن أوكرانيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو ممثلي ألمانيا، وأوكرانيا، وبولندا، وسلوفاكيا، واليونان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو مقدمتي الإحاطتين التالي اسمهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيدة دينيس براون، منسقة الأمم المتحدة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في أوكرانيا.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو أيضاً سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (تكلمت بالإنكليزية): لا تزال حالة المدنيين في أوكرانيا مروعة. وقد سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، حتى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، ١٥ ٩٥٦ حالة خسائر في صفوف المدنيين، حيث قتل ٦ ٣٢٢ شخصاً، بمن فيهم ما لا يقل عن ٣٩٧ طفلاً، وأصيب ٩ ٦٣٤ بجروح منذ ٢٤ شباط/فبراير. ومن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى بكثير. وفي تطور حديث ومثير للقلق، شن الاتحاد الروسي سلسلة من الهجمات على المدن والبلدات في جميع أنحاء البلد. ففي صباح يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت تقارير بأن القوات المسلحة الروسية أطلقت صواريخ وطائرات بدون طيار، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٢٠ مدنياً وإصابة أكثر من ١٠٠ آخرين، بما في ذلك في كييف ودينبرو وزابوريجيا. ولحقت

إننا نسير على طريق يؤدي إلى مزيد من التصعيد الذي سيبسبب المزيد من المعاناة لشعبي أوكرانيا وروسيا ولشعوب بقية العالم. ويجب عكس هذا المسار. ولن يؤدي أي اقتراح بإمكانية وجود أسلحة نووية أو غيرها من الأسلحة غير التقليدية إلا إلى تأجيج التوترات وربما يؤدي إلى تصعيد خطير. وربما يكون لأي دمار يلحق بمحطة زابوريجيا للطاقة النووية سواء كان متعمداً أو عن طريق الصدفة عواقب وخيمة. ويجب وقف جميع الإجراءات العسكرية ضد ذلك الموقع أو بالقرب منه فوراً.

لقد كانت الجمعية العامة واضحة بإعلانها في الأسبوع الماضي أن الاستفتاءات التي أجريت في مناطق أوكرانيا التي:

”تخضع أو كانت تخضع جزئياً لسيطرة العسكرية المؤقتة للاتحاد الروسي، وما تلاها من محاولة ضم غير مشروعة لهذه المناطق، لا صحة لها بموجب القانون الدولي ولا تشكل أساساً لأي تغيير في مركز هذه المناطق الأوكرانية“ (قرار الجمعية العامة دإط-٤/١١، الفقرة ٣).

أعلن الاتحاد الروسي هذا الأسبوع عن تطبيق الأحكام العرفية في مناطق أوكرانيا الخاضعة لسيطرته العسكرية المؤقتة التي حاول ضمها بشكل غير قانوني. ويثير هذا القرار بالإضافة إلى الإجراء المعلن عنه في خيرسون في معمة القتال في الميدان شواغل جديدة.

لقد أعربت الجمعية العامة أيضاً عن تأييدها القوي لـ

”تخفيف حدة الحالة الراهنة وإيجاد حل سلمي للنزاع من خلال الحوار السياسي والتفاوض والوساطة وغيرها من الوسائل السلمية الفعالة مع احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً ووفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة“ (المرجع نفسه، الفقرة ٧).

والواقع أن إنهاء الحرب استناداً إلى القانون الدولي والميثاق يُعدُّ أكثر الطرق ضماناً لوقف المعاناة الهائلة للمدنيين في أوكرانيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

المدنيين، فضلاً عن تدمير أحياء سكنية بكاملها. بالإضافة إلى ذلك وثقت اللجنة أماطاً من عمليات الإعدام بإجراءات موجزة والحبس غير المشروع والتعذيب وسوء المعاملة والاعتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي المرتكبة في المناطق التي تحتلها القوات الروسية.

إن تأثير هذه الانتهاكات على شعب أوكرانيا هائل وكذلك ضرورة المساءلة. في هذا الصدد، دعت اللجنة إلى التنسيق المناسب بين مبادرات المساءلة الوطنية والدولية المتعددة في أوكرانيا. ولا تزال المساءلة مهمة مع ظهور ادعاءات جديدة بارتكاب فظائع في المناطق التي أعيدت مؤخرًا إلى سيطرة الحكومة الأوكرانية. ويجب ألا نسمح باستمرار الإفلات من العقاب.

كما رحبنا بالإعلان عن تبادل آخر لأسرى الحرب بين أوكرانيا والاتحاد الروسي يوم الاثنين: حيث تم تبادل ١١٠ من الأسرى الروس مقابل ١٠٨ أوكراني. ويُعدُّ هذا أول تبادل للأسرى كان فيه جميع الأوكرانيين المحررين من النساء، من بينهن موظفات مدنيات وعسكريات وحرس حدود وطنية. اعتماداً على هذه الروح البناءة لتبادل الأسرى، أود أن أكرر نداء الأمين العام إلى الاتحاد الروسي بالسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالوصول الكامل إلى جميع أسرى الحرب وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

إن تأثير الحرب في أوكرانيا هائل ومتزايد. وقد فصلت الأمم المتحدة أثرها على الأمن الغذائي والطاقة والجانب المالي. وقد ساعدت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب على خفض أسعار المواد الغذائية وتحقيق الاستقرار وبالتالي خفض أسعار الغذاء على النطاق العالمي، فضلاً عن نقل الحبوب من إحدى سلال الخبز في العالم إلى المحتاجين. وحتى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر بلغ إجمالي حمولة الحبوب والمواد الغذائية الأخرى المصدرة من خلال المبادرة ما يقرب من ٨ ملايين طن متري.

وللحفاظ على الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم من الأهمية بمكان تمديد المبادرة إلى ما بعد تشرين الثاني/نوفمبر. ومن المهم بالقدر نفسه القدر الوصول دون عوائق إلى الأغذية والأسمدة الروسية. ولن تدخر الأمم المتحدة جهداً لتحقيق الأمن الغذائي لجميع السكان.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة براون.

عليها. أولاً، يستمر انخفاض درجات الحرارة في أوكرانيا مع اقتراب فصل الشتاء. كما أصبح تدمير الهياكل الأساسية المدنية أكثر انتشاراً مؤخراً. ففي بعض المناطق، دمرت الهياكل الأساسية لإمدادات الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل، مما أثر على حصول الناس على المياه والكهرباء والحرارة، علاوة على قدرتهم على التواصل. وتعني الأضرار التي لحقت بمحطات الطاقة والطاقة الحرارية أن الحياة ستكون أكثر صعوبة بالنسبة للفئات الضعيفة بالفعل، بمن فيهم كبار السن وذوو الإعاقة. كما يزداد خطر الوفاة خلال الأشهر المقبلة بسبب احتمال عدم قدرة المدنيين على الحصول على الخدمات الأساسية اللازمة لبقائهم على قيد الحياة.

في هذا الصدد، فإن القانون الدولي الإنساني واضح جداً: يجب ألا توجه الهجمات أبداً ضد المدنيين أو المرافق المدنية، ويجب توخي الحذر الدائم لتجنبها. لتلبية الاحتياجات الأساسية، وضعنا نحن - الأمم المتحدة ودوائر العمل الإنساني - خطة محددة لأشهر الشتاء على مستوى الأقاليم بالتنسيق مع السلطات وبالتعاون الوثيق مع الحكومة، ينصب تركيزها على إصلاح المراكز الجماعية والمنازل وتوفير البطانيات والفرش والملابس والمواد الغذائية والمولدات الكهربائية للمدارس، علاوة على توفير التدفئة الحرارية التي تشتد الحاجة إليها للمستشفيات. والعمل مستمر على تنفيذها. ويتمثل الهدف من ذلك في توفير أماكن آمنة وكريمة ودافئة للمدنيين خلال أشهر الشتاء.

ونواصل تقديم المساعدة إلى السكان على الرغم من التحديات التي نواجهها، حيث واصل في هذا العام أكثر من ٥٩٠ شريكاً في المجال الإنساني تقديم المساعدة والحماية الضروريتين في جميع أنحاء البلاد. ويأتي الكثير منهم في طلبية تلك الجهود من منظمات المعونة الوطنية والمحلية أو من المنظمات التي تقودها النساء أو من المتطوعين الأفراد. ويجب أن نشيد بقيادتهم وشجاعتهم والتزامهم. لقد وصلنا معاً إلى عدد يفوق ١٣ مليون شخص في جميع أنحاء البلد، ونواصل استكشاف الخيارات للوصول إلى غيرهم حيثما تشتد الحاجة.

ثانياً، المناطق التي تمكنا من الوصول إليها مؤخراً تعني أنه يمكننا إيصال المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية إلى مجتمعات محلية

**السيدة براون (تكلمت بالإنكليزية):** سأتكلم بإيجاز عن الخسائر البشرية الناجمة عن هذه الحرب والأبعاد الجديدة للأزمة الإنسانية، فضلاً عن تحدي الوصول إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة.

تتمثل آثار الحرب على السكان المدنيين في أوكرانيا التي دخلت الآن يومها الـ ٢٣٩ في وفيات المدنيين ومعاناتهم بالإضافة إلى تدمير المناطق الحضرية والريفية والخسائر الكاملة في سبل كسب العيش بالنسبة لملايين الأشخاص. وما زال شعب أوكرانيا يعاني من ضغوط هائلة تسببت في ظهور مشاكل الصحة العقلية التي ستكون من أكثر جوانب الإرث المدمر والطويل الأمد لهذه الحرب.

لقد كنت مؤخراً في مقاطعة ميكولايف حيث أخبرني عمدة البلدية أنهم لم ينعموا بالهدوء سوى ٣٣ يوماً فقط منذ ٢٤ شباط/فبراير، أي ٣٣ يوماً بدون انفجارات أو صفارات إنذار من الغارات الجوية. بمنطقة الرياضيات البسيط يعادل ذلك يوماً واحداً فقط في الأسبوع يتوقف فيه دوي الحرب والرعب، ناهيك عن الخسائر المادية للحرب.

وبالمثل فإن الزيادة الهائلة للكارثة الإنسانية مذهلة، حيث أصبح ما يقرب من ١٨ مليون شخص - أي أكثر من ٤٠ في المائة من مجموع السكان الأوكرانيين - بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وأجبر نحو ١٤ مليون شخص على الفرار من ديارهم بمن فيهم ٦,٢ مليون مشرد داخليا وما يقرب من ٧,٧ مليون لاجئ. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) تضرر حوالي ٥,٧ مليون طفل في سن الدراسة منذ بداية الحرب بمن فيهم ٣,٦ مليون طفل نتيجة لإغلاق المؤسسات التعليمية. وتقول منظمة الصحة العالمية إنه تم التحقق من وقوع أكثر من ٦٣٠ هجوماً على مرافق الرعاية الصحية، ما أسفر عن حرمان المرضى من الحصول على الدواء والعلاج. وبالرغم من الحساسية التي تتسم بها الأبعاد الجنسانية وأبعاد الحماية في هذه الأزمة إلا أنها ما تزال كبيرة وينبغي معالجتها بواسطة تعزيز البرمجة والرصد، لأننا نواجه أبعادا جديدة لهذه الأزمة الإنسانية بمرور كل يوم

ومن الناحية التشغيلية، نحن على استعداد للانتقال مع القوافل المشتركة بين الوكالات وموظفي المعونة إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. وعواقب عدم تقديم المساعدة إلى ما يقدر بملايين الأشخاص في تلك المناطق وخيمة، لا سيما مع حلول أشهر الشتاء التي حلت بالفعل.

ويجب أن نكون قادرين على تخفيف المعاناة الإنسانية التي تسببها الحرب. ومن الواضح أن القانون الدولي الإنساني، الذي يجسد بالفعل عملاً متوازناً بين الإنسانية والضرورة العسكرية، يتطلب من الأطراف أن تسمح بمرور الإغاثة الإنسانية بسرعة ودون عوائق وتيسرها لجميع المدنيين المحتاجين إليها وعبر جميع الطرق الممكنة. والعراقيل التي تحرم السكان المدنيين من الضروريات للبقاء على قيد الحياة تتعارض مع ذلك الالتزام.

وأخيراً، شهد النداء العاجل دعماً غير مسبوق من المانحين. فقد تم استلام أكثر من ٢,٩ بليون دولار مقابل متطلبات قدرها ٤,٣ بليون دولار لهذا العام. وهذا هو ثاني أكثر النداءات تمويلاً على المستوى القطري في تاريخ الأمم المتحدة، ويأتي في المرتبة الثانية بعد الدعم المقدم لليمن في عام ٢٠١٩ بمبلغ ٣,٦ بليون دولار. كما تلقى الصندوق الإنساني الأوكراني تمويلاً جديداً كبيراً، مع أكثر من ٢٣٠ مليون دولار من المساهمات والتعهدات. ومن ذلك، تم بالفعل صرف ١١٧ مليون دولار، وأدرجنا الآن ٢٠ مليون دولار للمنظمات التطوعية المحلية. وأشكر المانحين على دعمهم السخي.

وفي الختام، أظهر شعب أوكرانيا مرونة لا تصدق في العام الماضي. ومهمتنا الإنسانية العاجلة هي مواصلة مساعدتهم على البقاء على قيد الحياة والعيش في أمان.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيدة براون على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

**السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):** أتقدم بالشكر لوكيلة الأمين العام ديكارلو وللمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في أوكرانيا، السيدة براون، على إحاطتيهما.

جديدة تماماً. ويعمل عمال الإغاثة بسرعة للوصول إلى المحتاجين، آخذين في الاعتبار المخاطر الأمنية مع التمسك بالتزامنا بالبقاء وإنجاز العمل. بيد أن خطر الألغام الأرضية والتلوث بالذخائر غير المنفجرة يعوق العمليات الإنسانية في المناطق التي يمكن الوصول إليها في خاركييف وخيرسون ودونيتسك. ويجب أن تكون الأولوية العاجلة لقطاع الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام هي منع وقوع إصابات بين المدنيين بسبب الذخائر المتفجرة والمساعدة في التمكين من إيصال الإغاثة الإنسانية بأمان.

ثالثاً، فيما يتعلق بالصدمة النفسية الاجتماعية، تقدر وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية أن ما يقرب من ١٠ ملايين شخص سيحتاجون إلى نوع من الدعم النفسي الاجتماعي بسبب الصدمة الناجمة عن الحرب. ويشمل ذلك النساء والفتيات اللواتي يعانين من العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف الجنساني، والأطفال الذين يسمعون صفارات الإنذار يومياً، والأسر التي انفصلت، والأشخاص الذين يحاولون البقاء على قيد الحياة كل يوم.

وفي المناطق التي استعادت فيها حكومة أوكرانيا السيطرة، ولا سيما في المناطق الريفية، يصنف المدنيون الذين شهدوا أو عانوا من انتهاكات فظيعة وأعمال قتالية مستمرة من بين أكثر الفئات عرضة للخطر. وقبل بضعة أسابيع فقط، زرت مجتمع بالاكليا في منطقة إيزيوم التي يمكن الوصول إليها حديثاً في مقاطعة خاركييف. إن غالبية الذين بقوا هناك هم الطاعنون في السن وأولئك الذين بقوا في منازلهم لرعايتهم وغير قادرين على الفرار من المنطقة.

وتعمل الأمم المتحدة وشركاؤها على تعزيز قدرتنا على تلبية الاحتياجات النفسية والاجتماعية المتزايدة لأوكرانيا. وما فتئ وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها يشكل تحدياً ثابتاً في النزاع. وفي الوقت الحالي، لا يزال الوصول إلى أجزاء من دونيتسك وخيرسون ولوهانسك وزابورجيا يمثل أحد أهم التحديات. ويساورنا قلق بالغ إزاء السكان في تلك الأقاليم الذين لا يمكننا الوصول إليهم. ولا تزال الطلبات المنتظمة تقدم لعبور خط المواجهة. غير أننا لا نلقى الموافقات اللازمة من جميع الأطراف.

وفي مواجهة تحديات بهذا الحجم، يؤثر القتال الدائر على قدرة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على العمل في الميدان. ولا بد من ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون قيود لتوفير الخدمات الأساسية للمحتاجين، تمشياً مع المبادئ الأساسية للإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال.

ونرحب بالطبع بالالتزام الكبير من جانب المانحين الذين ساعدوا في تمويل الاستجابة الإنسانية في أوكرانيا. ولكن، كما هو الحال دائماً، لا يمكن للتمويل أبداً مواكبة الاحتياجات. ومن المتوقع أن يزداد ضعف السكان المدنيين في الأشهر المقبلة، مع بداية فصل الشتاء والأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنى التحتية للطاقة. ولهذا السبب، من الملح أن تتوقف الهجمات على البنى التحتية المدنية.

وعلاوة على ذلك، فإن وجود الألغام في أوكرانيا مسألة تثير قلقاً بالغاً. وبالإضافة إلى تأثيرها على السكان المدنيين، ولا سيما الأطفال، يؤثر وجودها على قدرة المجتمع الإنساني على العمل بأمان، ومن الواضح أنها تشكل تهديداً كبيراً في الأجلين المتوسط والطويل. وفي غياب جهود إزالة الألغام، سيواجه القطاع الزراعي الأوكراني أيضاً تحديات خطيرة خلال موسم الزراعة المقبل. وفي ذلك الصدد، نشجع الطرفين على التوصل إلى اتفاق لتجديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب التي كانت حاسمة في تخفيف أثر الحرب على الأمن الغذائي العالمي.

ويدين بلدي بأشد العبارات أي تهديد باستخدام الأسلحة النووية، ونذكر ببيان كانون الثاني/يناير الذي أكدت فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية أنه "لا ينبغي أبداً شن حرب نووية".

وعلى نفس المنوال، من المؤسف أنه لم يتم إنشاء محيط آمن ومنزوع السلاح حول المحطة النووية في زابوريجيا على الرغم من التوصيات الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية فضلاً عن نداءات الأمين العام والمجتمع الدولي. ونحث الطرفين على الاستجابة لذلك النداء.

وأختتم بياني بالتنكير بأن أنجح طريقة لحماية السكان المدنيين وضمان إيصال المساعدة الإنسانية هي وقف الأعمال القتالية.

وكما سمعنا، كان للحرب في أوكرانيا أثر مدمر على السكان المدنيين. ولا يزال عدد القتلى والجرحى المدنيين في ارتفاع، وكل شيء يشير إلى أن العدد سيستمر في الزيادة إذا لم تتخذ تدابير أكثر إلحاحاً وفعالية. إن أكثر من ١٧ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وأكثر من ٧ ملايين لاجئ في أوروبا، وأكثر من ٦ ملايين نازح داخلياً، فضلاً عن اقتراب فصل الشتاء، جعلت الوضع معقداً للغاية ويتطلب استجابة فورية.

إن الهجمات العشوائية على البنية التحتية المدنية في الأيام الأخيرة، بما في ذلك الهجمات التي تشنها الطائرات المسيّرة، تشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. ولا تزال أعداد الأزمة الإنسانية تزداد بشكل مثير للقلق من حيث النطاق. ولهذا السبب طالبت المكسيك، بالاشتراك مع فرنسا، عقد هذه الجلسة للنظر في التطورات الأخيرة والسعي إلى توفير الحلول والبدائل.

إن احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية، التزام لا يسمح بأي استثناء. وأحكام تلك الصكوك قاطعة الدلالة: يجب على الأطراف أن تميز بوضوح بين المدنيين والمقاتلين. ويحظر استخدام الأسلحة أو أساليب الحرب التي يحتمل أن تتسبب في خسائر لا داعي لها أو معاناة مفرطة، ويجب دائماً التمسك بمبدأي الضرورة والتناسب.

وكما سمعنا، كان تأثير النزاع على الخدمات الصحية شديداً. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، تم تسجيل أكثر من ٦٣٠ هجوماً على النظام الصحي في أوكرانيا. وتشكل الهجمات المتعمدة على المستشفيات جرائم حرب، وهي غير مقبولة ولا يمكن أن تمر دون عقاب. وكان للنزاع أيضاً أثر خطير على الصحة العقلية للسكان، الأمر الذي سيشترك أثراً عميقاً على قطاعات كبيرة من السكان المتضررين بصورة مباشرة وغير مباشرة. ونتيجة لذلك، يجب أن يكون الدعم النفسي والاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من المساعدة الإنسانية.

والتقارير المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف الجنساني مثيرة للقلق أيضاً. ويجب التحقيق فيها جميعاً لضمان المساءلة والتعويضات الفعالة عن الانتهاكات، مع تطبيق منظور جنساني.

كاترين كولونا مجددا أمام المجلس (انظر S/PV.9135) أنه لن يكون هناك إفلات للمجرمين من العقاب. ويجب على المحكمة الجنائية الدولية أن تمضي قدما بسرعة في عملها بتتبع تسلسل المسؤولية بقدر ما تستطيع. وإلى جانب العديد من الشركاء، تدعم فرنسا جهود آليات التحقيق والولايات القضائية الوطنية والدولية لجمع الأدلة.

ومن الموثق جيدا الآن أن القوات المسلحة الروسية تستخدم طائرات مسيرة إيرانية في أوكرانيا، ولا سيما لقصف البنية التحتية المدنية بشكل عشوائي. إن تزويد إيران بتلك المعدات لروسيا انتهاك للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، كما ذكرنا نحن وشركاؤنا الألمان والبريطانيون في رسالة موجهة إلى أعضاء المجلس اليوم. واعتمد الاتحاد الأوروبي أمس جزاءات جديدة ضد كيانات وأفراد إيرانيين ضالعين في إنتاج ونقل تلك الطائرات المسيرة. وتؤيد فرنسا دعوة أوكرانيا الأمانة العامة إلى إجراء تحقيق وتقديم تقرير إلى أعضاء المجلس، وفقا لولايتها. وتدعو فرنسا إيران إلى الوقف الفوري لجميع أشكال الدعم للحرب العدوانية التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا. وتدعو روسيا وإيران إلى الكف عن انتهاك القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وتدين فرنسا أيضا تواطؤ بيلاروس، التي لا تزال أراضيها تُستخدم في شن هجمات بالقذائف والطائرات المسيرة ضد أوكرانيا.

أخيرا، كان تصويت الجمعية العامة في الأسبوع الماضي (انظر A/ES-11/PV.14) حاسما: لقد وقفت روسيا وحيدة وأدانها المجتمع الدولي بأغلبية ساحقة. وأوكرانيا، من ناحية أخرى، لديها قوة التضامن الدولي. وسنواصل، ما دام ذلك ضروريا، تزويد الشعب الأوكراني بكل الدعم الإنساني والاقتصادي والعسكري الذي يحتاجه لممارسة حقه في الدفاع عن النفس والحفاظ على حريته.

**السيد كيبينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو والسيدة دينيس براون على إحاطتهما.

من المؤسف أننا بدلا من اللجوء إلى الحوار والدبلوماسية لإنهاء هذا النزاع، نشهد تصعيدا في النشاط العسكري. والامتداد المستمر

وسنواصل الإصرار على البحث عن سبل للحوار والدبلوماسية من أجل إنهاء هذه الحرب.

**السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيدة ديكارلو والسيدة براون على إحاطتهما.

فبعد ثمانية أشهر من شن حربها العدوانية، تجاوزت روسيا عتبة جديدة، حيث دأبت على قصف المدن الأوكرانية بشكل عشوائي على مدى الأيام العشرة الماضية واختارت عمدا ضرب البنية التحتية المدنية، وخاصة البنية التحتية للطاقة، في كييف وسومي ودينبرو. ولم تعد روسيا تحاول حتى إخفاء جرائمها.

إن روسيا تنتهك المبادئ التأسيسية لميثاق الأمم المتحدة والقواعد المستمدة منه - حظر العدوان والتسوية السلمية للمنازعات وسيادة الدول واحترام السلامة الإقليمية. وقد أدانت الجمعية العامة إدانة قاطعة وبأغلبية ساحقة تلك الانتهاكات لميثاقنا. ومن خلال استهداف المدنيين، تنتهك روسيا القانون الدولي الإنساني بشكل صارخ. وهي تسعى عبثا إلى كسر معنويات الأمة الأوكرانية. فمن خلال ضرب المدن الأوكرانية عشوائيا، تسعى روسيا إلى التهيب. ومن خلال تدمير البنية التحتية المدنية الأساسية، وخاصة في قطاع الطاقة، تعترم روسيا التسبب في نقص الكهرباء والتدفئة مع حلول فصل الشتاء. وهي تعول على معاناة المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون. ويتضامن جميع شركاء أوكرانيا مع أوكرانيا. فقد حشدت فرنسا بالفعل الموارد لمساعدة أوكرانيا على اجتياز فصل الشتاء.

ونحث روسيا على الامتثال للقانون الدولي الإنساني والسماح للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بالوصول إلى السكان المدنيين في الأراضي التي تدعي أنها تحتلها، وكذلك إلى أسرى الحرب، بمن فيهم أولئك المحتجزون في الأسر في روسيا. ويساورنا قلق خاص إزاء مصيرهم.

وقد تشكل التجاوزات والدمار الناجم عن العدوان الروسي جرائم حرب، وسيحاسب الجناة. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، أكدت وزيرة الخارجية

ونحث أيضا على أن تكون أي جهود تبذل لنشر آليات للأمن الغذائي وأمن الطاقة في حالات الطوارئ في البلدان الصناعية مصحوبة بجهود لإحداث تحول في النظم الغذائية في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وجزء كبير من هذا المسعى يكمن في الاستثمارات اللازمة لضمان تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية في أفريقيا .

جاءت الحربان العالميتان الأخيرتان مفاجأة للعالم. ولا نريد أن نتذكر الحرب في أوكرانيا بوصفها بداية حرب عالمية ثالثة أو أن تؤدي إلى تصدع نظام الحكم العالمي. وقد آن الأوان لجميع الدول المشاركة في الصراع، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لكي تفتح قنوات اتصال وأن تستخدمها لاستكشاف الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى وقف الأعمال القتالية، تليها مفاوضات تتناول الحرب في أوكرانيا وتحقق الاستقرار في النظام الأمني الأوروبي. لقد حان الوقت أيضا لكي تشرع الدول ذوات النفوذ والباع الطويل والرؤية في نظام عالمي مستقر ببحث الخطوات التالية للنهوض بالطلب العالمي من أجل إجراء حوار بشأن أوكرانيا وغيرها من بؤر التوتر الأمنية الرئيسية. وقد حان الوقت أيضا للتعجيل بالجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن. وبدون إصلاح العضوية الدائمة، سيفقد الشكل الحالي للمجلس أهميته وستجاوز ترتيبات تنافسية متعددة الأطراف.

تؤكد كينيا مرة أخرى احترامها لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

**السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية):** شهدنا في الأشهر الأخيرة تكثيفا مستمرا للصراع على الصعيد العملي في أوكرانيا، وتدهورا مستمرا في الحالة الإنسانية، وأفاقا قاتمة للسلام أكثر من أي وقت مضى، الأمر الذي تجده الصين مقلقا للغاية. لقد ألحقت الأزمة التي دامت قرابة ثمانية أشهر خسائر فادحة بالناس العاديين، ووضعت العالم، ولا سيما البلدان النامية، تحت ضغط هائل، وعرضت التنمية الاقتصادية العالمية لصدمات شديدة. ويجب أن نحول دون أن يصبح الصراع أطول وأكثر تعقيدا، وأن نبذل كل جهد ممكن للتخفيف من

للمدنيين والأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، بما في ذلك المنازل السكنية والمرافق الصحية والملاجئ، فضلا عن البنية التحتية للطاقة والمياه، هو انتهاك للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ولا يزال المدنيون يتحملون وطأة النزاع في المناطق الحضرية، كما شهدنا في كييف ومدن في شرق أوكرانيا وجنوبها. ونعرب عن تعازينا للأسر المكلومة ونتمنى الشفاء العاجل لجميع الضحايا.

ومما يثير القلق أيضا التهديدات المستمرة باستخدام أسلحة الدمار الشامل. وما زلنا نحث على حماية جميع المنشآت النووية، بما في ذلك محطة زابوريجيا للطاقة الكهربائية النووية.

ولن يؤدي استمرار احتدام النزاع إلا إلى زيادة تقويض احتمالات التوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية طويلة الأجل. كما يمكن أن يفسح المجال أمام تعزيز التحالفات المسلحة استعدادا لحرب طويلة الأمد قد تتسبب في هشاشة الدولة بين الاقتصادات المستقرة حاليا في أوروبا وخارجها.

ولذلك، تواصل كينيا الدعوة إلى وقف فوري للأعمال القتالية بغية السماح بالحوار من أجل التوصل إلى حل طويل الأجل. وفي غضون ذلك، تشكر كينيا بصفة خاصة كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها، فضلا عن المؤسسات والحكومات الأخرى، على جهودها الدؤوبة لتخفيف المعاناة بكل طريقة ممكنة. وما زلنا ندعو إلى منح وكالات الأمم المتحدة تلك إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى المحتاجين.

وفي المناطق التي ينعدم فيها الأمن الغذائي بالفعل، وخاصة في أفريقيا، بسبب الظروف الجوية القاسية والنزاعات، أدت الحرب في أوكرانيا إلى تفاقم الحالة. فقد عطلت سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية، مما أدى إلى نقص فيها وزيادات حادة في الأسعار. وكانت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب والاتفاق على ضمان تصدير الأغذية والأسمدة الروسية دون عوائق إلى الأسواق العالمية بداية واعدة، وما زلنا ندعو إلى الحفاظ عليهما.

للآثار الضارة الناجمة عن ذلك. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتحد ويعمل يدا واحدة لضمان استمرار العمل من أجل توفير المواد الغذائية والطاقة في الأسواق العالمية، واستمرار عمل الأسواق المالية، وإزالة العقبات السياسية التي تعترض التعاون الاقتصادي والتجاري الدولي. إن الحفاظ على عودة المواد الغذائية والأسمدة الأوكرانية والروسية إلى الأسواق الدولية وتوسيع نطاقها أمر مهم في استقرار أسعار الأغذية العالمية وضمان إمدادات المنتجات الزراعية. وتؤيد الصين استمرار التنفيذ الفعال لمبادرة الحبوب في البحر الأسود ومذكرة التفاهم المتعلقة بتصدير المواد الغذائية والأسمدة الروسية.

إن السلام هو الحل الأساسي للأزمة الإنسانية في أوكرانيا والسبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل في أوكرانيا والمنطقة ككل. ومهما كانت الصعوبات والتحديات كبيرة، يجب ألا يغلق باب التسوية السياسية. ولا يمكن أن تتوقف عملية المفاوضات الدبلوماسية، ويجب ألا تتباطأ الجهود الرامية إلى وقف الحرب وتعزيز المحادثات. وقد أثبتت أحداث الأشهر الثمانية الماضية أن الجزاءات والضغط ومواجهة الكتل والعزلة السياسية ليست سُبلا فعالة لحل الأزمة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على تشجيع محادثات السلام والسعي إلى حل سياسي بإقناع الطرفين باستئناف محادثات السلام، وإنهاء القتال في أقرب وقت ممكن بغية التوصل إلى حل سلمي للأزمة من دون إبطاء.

إن موقف الصين من مسألة أوكرانيا واضح وثابت. ونحن نتعاطف مع الشعب الأوكراني ومحتته. وقد طرحنا مبادرة من ست نقاط بشأن الحالة الإنسانية في أوكرانيا ومبادرة دولية للتعاون في مجال الأمن الغذائي. وقد أرسلنا عددا من طرود المساعدة الإنسانية الطارئة إلى أوكرانيا. والصين، بوصفها بلدا مسؤولا، ستواصل الاضطلاع بدور بناء في تعزيز محادثات السلام وتقديم مساهمات إيجابية للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية.

السيد راغوتاهالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أستهل كلمتي بالإعراب عن الشكر وكيلة الأمين العام روزماري دي كارلو وإلى

عواقبه الإنسانية، وأن نحتوي آثاره غير المباشرة، وأن نعمل معا بلا كلل لتعزيز خفض التصعيد، ووقف سريع لإطلاق النار، ووقف الأعمال القتالية. أود اليوم أن أشدد على ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، يجب أن نمثل امتثالا فعالا للقانون الإنساني الدولي. فالقانون الإنساني الدولي مدونة سلوك يجب على جميع أطراف النزاع الالتزام بها. وينبغي توفير الحماية الكاملة للمدنيين والمرافق المدنية، وعلى جميع الأطراف أن تيسر إجلاء الناس وتوفير الإغاثة الإنسانية. إن محطات الطاقة النووية وخطوط أنابيب الطاقة والجسور وغيرها من الهياكل الأساسية اللازمة جدا، كلها حيوية للسلامة العامة والاستقرار الاجتماعي وينبغي ألا تكون هدفا لهجمات خبيثة. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس، وأن تتجنب الأقوال والأفعال التي تؤدي إلى تفاقم المواجهة، وسوء التقدير، وأن تحول دون تصعيد الصراع وألا يصبح أكثر خطورة.

ثانيا، يجب أن نستمر في بذل الجهود لزيادة المساعدة الإنسانية. وقد أدى الصراع الحامي الوطيس الذي دام قرابة ثمانية أشهر إلى نقص حاد في الإمدادات في العديد من الأماكن. أضحي لأن من الصعب تقديم الخدمات العامة الأساسية، مثل المياه والكهرباء والتدفئة والرعاية الطبية. ومع اقتراب فصل الشتاء، يتعين على ملايين الأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة، الاعتماد على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة. وتقدر الصين الجهود التي تبذلها الوكالات الإنسانية الدولية وجيران أوكرانيا للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية. ونهيب بالمجتمع الدولي مواصلة مساعدة أوكرانيا على أساس مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، ومساعدة جيرانها في تقاسم عبء إعادة توطين جميع المتضررين من الصراع.

ثالثا، يجب أن نبذل كل جهد ممكن لاحتواء الآثار غير المباشرة للصراع. وفي عصر العولمة، لن يؤدي تنفيذ الجزاءات الشاملة والعشوائية إلا إلى التعجيل بانتشار الأزمة، ورفع أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية، وزعزعة استقرار سلاسل التوريد الصناعية العالمية، وترك كل بلد في العالم، وليس أقلها البلدان النامية، عرضة

وفي ذلك السياق، نأمل أن تنفذ جميع الأطراف بجدية اتفاق الحبوب المتفق عليه في تموز/يوليه. ومع ذلك، نعتقد أن ذلك وحده قد لا يكون كافياً لمعالجة شواغل انعدام الأمن الغذائي.

وسيظل نهج الهند في التعامل مع النزاع الأوكراني يركز على الناس. ونحن، من جانبنا، نقدم المساعدة الإنسانية لأوكرانيا والدعم الاقتصادي لبعض جيراننا في بلدان الجنوب الذين يعانون من ضائقة اقتصادية، حتى وهم يواجهون التكاليف المتزايدة للغذاء والوقود والأسمدة التي نجمت عن النزاع الدائر.

ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي الاستجابة بشكل إيجابي للدعاءات من أجل تقديم المساعدة الإنسانية. ونؤيد الدعوات التي تحث على ضمانات المرور الآمن من أجل إيصال الإمدادات الإنسانية والطبية الأساسية. وحتى الآن، أرسلت الهند ١٢ شحنة من المساعدات الإنسانية إلى أوكرانيا، ونحن على استعداد للقيام بالمزيد.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً أن النظام العالمي يركز على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي واحترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية.

**السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):**  
أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو والمنسقة المقيمة دينيس براون على إحاطتهما.

وكما سمعنا اليوم، فإن نسبة كبيرة من الهياكل الأساسية المدنية الحيوية، بما في ذلك محطات توليد الطاقة الكهربائية والهياكل الأساسية لإمدادات المياه، إما تضررت أو دمرت. في غضون أسبوع واحد فقط، ورد أن ثلث محطات توليد الطاقة الكهربائية في أوكرانيا قد توقف عن العمل وخرج من شبكة الكهرباء في وقت حرج، مما ترك الناس بدون غاز للطهي والتدفئة، مع اقتراب فصل الشتاء. مع استمرار الحرب، تزداد احتياجات الأوكرانيين للمساعدات الإنسانية تعقيداً.

ويجب على المجتمع الدولي أن يكتف دعمه للتخفيف من معاناة المدنيين وكفالة تلبية احتياجاتهم الأساسية. وتحقيقاً لهذه الغاية، أعلنت

المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في أوكرانيا، السيدة دينيس براون، على إحاطتهما عن الحالة في أوكرانيا، ولا سيما حماية المدنيين والحالة الإنسانية.

لا تزال الهند تشعر بالقلق إزاء الصراع في أوكرانيا الذي أسفر عن خسائر في الأرواح ومآسي لا حصر لها لشعبها، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين، حيث أصبح الملايين من الناس بلا مأوى، وأجبروا على التماس المأوى في البلدان المجاورة. والتقارير التي تفيد بوقوع هجمات على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية في الأسابيع الأخيرة تبعث على القلق العميق، وفي ذلك الصدد نكرر الإعراب عن قلقنا الشديد. إن المبادئ والسوابق القضائية الدولية تضع على أطراف الصراع مسؤولية ضمان عدم استهداف المدنيين والهياكل الأساسية المدنية في حالات الصراع المسلح. ويحتاج المدنيون في المناطق المتأثرة بالصراع إلى الوصول الآمن والسريع إلى الخدمات الأساسية بدون عوائق، وهي خدمات يقدمها في معظم الأحوال العاملون في المجال الإنساني. وكما أكدنا من جديد في المجلس، أن جميع المعونة والمساعدة الإنسانية يجب أن تسترشد في المقام الأول بالمبادئ العالمية للإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، ويجب عدم تسييس هذه التدابير.

منذ بداية الصراع في أوكرانيا، ما انفكت الهند تدعو إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية ووضع حد للعنف. وقد دعونا كلا الجانبين إلى العودة إلى نهج الدبلوماسية والحوار، وأيدنا جميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إنهاء الصراع. ونعتقد أنه لا ينبغي التوصل إلى حل على حساب الأرواح البريئة. وقد تكلم رئيس وزرائنا مع رئيسي أوكرانيا وروسيا في مناسبات متعددة، وأكد من جديد موقف الهند. وتعرب الهند عن استعدادها لدعم جميع هذه الجهود الرامية إلى خفض التصعيد..

إن تأثير النزاع الأوكراني لا يقتصر فحسب على أوروبا. إنه يفاقم الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي وأمن الأسمدة والوقود، ولا سيما في البلدان النامية. ومن الضروري لنا جميعاً أن نقدر تقديراً كافياً أهمية الإنصاف ويسر التكلفة وإمكانية الوصول فيما يتعلق بتلك المسائل الحاسمة بالنسبة لبلدان الجنوب. ويجب ألا تصبح الأسواق المفتوحة حجة لإدامة عدم المساواة وتعزيز التمييز.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لمقدمتي الإحاطتين على الإحاطتين الزاخرتين بالمعلومات. وسأدلي بتعليقين بشأن هذا الموضوع.

أولاً، تأسف البرازيل لأن السكان المدنيين ما زالوا يعانون، بعد ما يقرب من ثمانية أشهر من النزاع في أوكرانيا. ولا يوجد مبرر للهجمات المرتكبة ضد أهداف مدنية، كتلك المسجلة في كييف وغيرها من المدن الأوكرانية الكبرى في الأيام القليلة الماضية.

إن الأضرار التي لحقت بقطاع الطاقة، وبلغت وفقاً لتقارير سفارتنا في كييف، ٣٠ في المائة من قدراته على توليد الكهرباء، تثير القلق بشكل خاص. وستفاقم قسوة فصل الشتاء المقبل من حدة الأزمة الإنسانية. وتشهد التقارير المستمرة عن وقوع إصابات بين المدنيين وهجمات ضد الهياكل الأساسية المدنية على الحاجة الملحة إلى فتح قنوات للحوار الإنساني بين الأطراف.

وتشير البرازيل إلى التزامات جميع الدول بموجب القانون الدولي والتزامات جميع الأطراف بموجب القانون الدولي الإنساني. يجب وقف إطلاق الفذائف وضربات الطائرات المسيّرة. وينبغي لجميع الأطراف أن تضمن وصول المساعدة الإنسانية بدون عوائق إلى المحتاجين إليها.

ثانياً، نعتقد أنه من المهم مناقشة استجابتنا الجماعية للنزاع. وفي مناقشاتنا مع وفود البلدان الأخرى، نلاحظ تزايد الإحباط إزاء ما ينظر إليه على أنه جهود غير كافية من جانب مجلس الأمن لتيسير التوصل إلى حل سلمي. ويشعر الكثيرون بخيبة أمل من أن الانقسامات طغت على ما هو متوقع منا: وهو الاستعداد للدخول في حوار.

إن ميثاق الأمم المتحدة يجرم الحرب كوسيلة مشروعة لتسوية النزاعات. وإذ نؤكد من جديد أن هذا المبدأ أساسي، لكنه غير كاف في ضوء مسؤولياتنا الجماعية. وينبغي للمجلس أن يسهم بنشاط في كافة الجهود الممكنة الرامية إلى تحقيق وقف لإطلاق النار والمفاوضات بين الطرفين.

وعملت وفود أخرى أفكاراً مختلفة لتيسير المحادثات المباشرة بين الطرفين. وينبغي لمجلس الأمن أن يدرسها. والبرازيل مستعدة للمشاركة

الإمارات العربية المتحدة عن تقديم ١٠٠ مليون دولار من المساعدات الإنسانية إلى أوكرانيا في وقت سابق من هذا الأسبوع. لكن لا يمكن إهمال أجزاء أخرى من العالم. ويجب أن نكفل ألا يصبح من تمس حاجتهم على الصعيد العالمي مجرد فكرة عارضة.

ولا يزال الوصول يشكل عقبة رئيسية أمام المنظمات الإنسانية، لا سيما في المناطق التي تشهد أشد المعارك ضراوة في شرق أوكرانيا. وأصبح غير القادرين على الفرار من القتال، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والمرضى، عرضة للتضرر من تغيير خطوط المعارك. وفي ذلك السياق، نشيد بجهود المنظمات الإنسانية، ونحث الطرفين على التعاون لحل جميع العقبات التي تحول دون الوصول.

ونكرر مرة أخرى دعوتنا الطرفين إلى التقيد بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، بغية كفالة حماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك الهياكل الأساسية للطاقة. ويجب ألا تكون الأعيان المدنية أبداً هدفاً للهجمات.

وعلى الرغم من التطورات المثيرة للقلق البالغ في النزاع، فقد شهدنا بعض التفاعل بين الطرفين، مما أدى إلى نتائج ملموسة وإيجابية بشأن مسائل محددة. وعلى الرغم من غياب الزخم نحو مفاوضات أوسع نطاقاً، فإن عملية تبادل الأسرى، بما في ذلك التبادل الذي أعلن عنه في وقت سابق من هذا الأسبوع، تظهر إمكانية تحقيق نتائج إيجابية.

ومثل إبرام اتفاقات لتسهيل تصدير الأغذية والأسمدة خطوات هامة وإيجابية أسهمت في انخفاض في مؤشر أسعار الغذاء العالمية. ومع ذلك، لا يزال التنفيذ الكامل للاتفاقات وتوسيع نطاقها وتمديدتها أمراً حاسماً لمعالجة انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي.

ولا تزال الحلول التوفيقية والدبلوماسية والحوار هي السبيل الوحيد للمضي قدماً للحيلولة دون تفاقم المعاناة. ونشيد بالأمم المتحدة وغيرها من الجهات التي يسرت الاتصال البناء بين الأطراف.

إن العالم يريد إحلال السلام في أوكرانيا - سلام مستدام وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولا بديل عن وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء أوكرانيا والتوصل إلى حل سلمي للنزاع.

الولايات المتحدة أكثر من ١,٥ بليون دولار من المساعدات لتحقيق هذه الغاية. ونحث البلدان على مساعدة الأمم المتحدة على تحقيق تلك الأهداف بينما نواصل دعم الشعب الأوكراني بثبات.

منذ بداية الغزو الشامل الذي قامت به روسيا، أظهرت ازدياد لمجلس الأمن. ويستمر ذلك مع وجود أدلة على أن إيران - منذ آب/ أغسطس وفي انتهاك للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) - نقلت إلى روسيا طائرات مسيرة من طراز "مهاجر-٦" وسلسلة "شاهد". وقد استخدمت هذه الطائرات المسيرة الإيرانية المنشأ في وقت لاحق في هجمات متعددة ضد أوكرانيا، بما في ذلك القصف الهائل في ١٠ أكتوبر/تشرين الأول، الذي أصاب المدنيين والبنية التحتية المدنية. بالإضافة إلى بقايا الطائرات المسيرة الممكن التعرف عليها بسهولة التي تم العثور عليها في أوكرانيا، هناك وثائق مهمة متاحة للجمهور، بما في ذلك الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو، لتلك الطائرات المسيرة التي يجري استخدامها ضد أوكرانيا.

يجب على الأمم المتحدة أن تحقق في أي انتهاكات لقرارات مجلس الأمن. ويجب ألا نسمح لروسيا أو غيرها بأن تعوق الأمم المتحدة أو تهددها كي لا تنهض بالمسؤوليات المنوطة بها.

ونغتنم هذه الفرصة لندحض بحزم تأكيد روسيا الكاذب بأن اتفاقيات جنيف لا تنطبق على الأسرى من المتطوعين الأجانب. إذ تنطبق التزامات روسيا كطرف في اتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافي الأول على احتجازها ومعاملتها لأي أفراد في النزاع المسلح. يجب أن يُعامل أفراد القوات المسلحة الأوكرانية، بمن فيهم المتطوعون الوطنيون من البلدان الثالثة، كأسرى حرب بموجب اتفاقيات جنيف، وأن تتم معاملتهم وحمايتهم بما يتناسب مع هذا المركز.

أخيراً، لا يمكننا أن ننسى الآثار غير المباشرة لهذه الحرب، التي أدت إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي العالمي. يجب أن نواصل الدفاع عن جهود مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب والعمل على تجديدها، حيث غادرت بموجبها موانئ أوكرانيا أكثر من ٣٠٠ سفينة محملة بما يزيد على ٧ ملايين طن متري من الحبوب وغيرها من الأغذية. وكما

في هذه الجهود، وندعو الأعضاء الآخرين إلى النظر في مسارات جديدة بغية تخفيف معاناة الشعب الأوكراني.

**السيد دي لورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية)**

أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو ومنسفة الشؤون الإنسانية براون على إحاطتهما.

لقد أظهرت روسيا مرارا أنها تتجاهل ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. إننا في هذه القاعة اليوم بسبب العواقب المتزايدة والخسائر البشرية الناجمة عن غزو روسيا غير المبرر وغير القانوني لجارتها والدولة الزميلة العضو في الأمم المتحدة.

وكما سمعنا للتو، هناك ٧,٧ ملايين أوكراني يعيشون كلاجئين وأكثر من ٦ ملايين آخرين كمشردين في أوكرانيا. وهذا يمثل ما يربو على ثلث السكان الذين لا يستطيعون العودة إلى ديارهم. ويحتاج ما يقرب من نصف السكان إلى المساعدة الإنسانية. وكما أوضحت السيدة براون، فإن الاحتياجات ستشدد في فصل الشتاء. ومع تزايد الاحتياجات، قصفت القوات الروسية البنية التحتية المدنية والقوافل الإنسانية بتصميم متجدد، مما يقوض قدرة السكان المدنيين على تحمل درجات حرارة الشتاء الباردة. ويشمل ذلك وابلا هائلا من الهجمات على المدن الأوكرانية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، وهو ما وصفه الأمين العام بأنه "تصعيد آخر غير مقبول" للحرب.

وفي الوقت الذي يعوق فيه انعدام الأمن، وسلاسل الإمداد المعطلة، والتشريد الجماعي تقديم خدمات الرعاية الصحية في جميع أنحاء أوكرانيا، أبلغ أحد شركاء الأمم المتحدة عن وقوع نحو ٥٠٠ هجوم شنته القوات الروسية على العاملين في تقديم خدمات الرعاية الصحية ومرافقها ووسائل النقل بين ٢٤ شباط/فبراير و ٧ أيلول/سبتمبر. وبينما تكثف المنظمات الإنسانية جهودها للوصول إلى المناطق التي تم استعادتها مؤخراً، تشكل الضربات الانتقامية الروسية وانتشار الألغام الأرضية مخاطر على سلامة العاملين في المجال الإنساني وغيرهم من المدنيين.

إذ تقدر الأمم المتحدة أن هناك حاجة إلى ٤,٣ بلايين دولار لتزويد الأوكرانيين بالمساعدات الإنسانية. ومنذ شباط/فبراير، قدمت

مأهولة بالسكان وضد البنية التحتية المدنية. وتُعَرِّض الألغام الأرضية لِلخَطَر المدنيين والإنتاج الزراعي والأمن الغذائي والوصول الآمن للمساعدات الإنسانية.

تشعر أيرلندا بالقلق إزاء استخدام الطائرات المسيّرة التي زودتها بها إيران والتي تجلب الموت والدمار والرعب إلى شوارع كييف وأماكن أخرى. ومن شأن استحواذ روسيا عليها أن يتعارض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويبدو أن تلك الهجمات على أهداف مدنية لا تضع في اعتبارها سوى هدف واحد: تخويف السكان المدنيين وترويعهم. إنها تمثل ازدياد صارخا للحياة البشرية، وتشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، وهي ببساطة غير مقبولة.

ندعو الاتحاد الروسي مرة أخرى إلى الامتثال لالتزاماته بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ونحث الاتحاد الروسي على الامتناع عن المزيد من التصعيد، واتخاذ جميع التدابير الممكنة لمنع وقوع إصابات بين المدنيين وإلحاق أضرار بالهياكل الأساسية المدنية، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة دون تأخير. وسمعنا من فورنا مدى أهمية ذلك مع اقتراب فصل الشتاء، حيث تواجه أضعف الفئات السكانية في المجتمع الأوكراني - المشردون داخليا والنساء والأطفال والمسنون - مستقبلا محفوفًا بالمخاطر إلى حد كبير.

لقد أظهر أبناء شعب أوكرانيا عزمًا وتصميمًا مدهشين في مواجهة هذه الشدائد الوحشية. وأيرلندا تقف إلى جانبهم اليوم، كما هو الحال دائما. ونحن، من جانبنا، مصممون على ضمان مساءلة الاتحاد الروسي عن أعماله الشنيعة. هناك قواعد، حتى في الحرب، وعندما يتم خرق هذه القواعد، يجب أن تكون هناك مساءلة عن استهداف المدنيين، والاحتجاز التعسفي، والاتجار بالبشر، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وفي جميع الحالات التي يحتمل أن تكون قد ارتكبت فيها جرائم دولية، يجب أن نكفل إجراء تحقيقات موثوقة في الوقت المناسب، وتوثيق الأدلة توثيقًا دقيقًا، ودعم الشهود والضحايا والناجين. في الأسبوع الماضي، وجهت الجمعية العامة رسالة دعم واضحة لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية (انظر A/ES-11/PV.12). لم يكن

أشارت الأمم المتحدة، تساعد المبادرة على تهدئة الأسواق والحد من تضخم أسعار المواد الغذائية. والواقع أن مؤشر أسعار الغذاء التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة قد انخفض منذ ارتفاعه في بداية الحرب، وعادت أسعار القمح إلى مستويات ما قبل الحرب. ولا يمكننا أن نتسامح مع أي تراجع على حساب الجياع في العالم.

وفي الختام، أود أن أقول للبلدان الأعضاء في المجلس التي لم تذكر روسيا على الإطلاق طوال الأشهر العديدة التي انقضت منذ تصاعد النزاع، إذا كانت المرأة مهمة، فحثوا روسيا على إسكات أسلحتها. إذا كان الأطفال مهمين، فاطلبوا من روسيا سحب قواتها. إذا كان ميثاق الأمم المتحدة مهما، فادعوا روسيا إلى احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. إن الدعوات الغامضة للدبلوماسية لا تمكن روسيا إلا من ارتكاب المزيد من الانتهاكات. يجب علينا، في هذه القاعة، نحن المكلفون بحماية السلم والأمن العالميين، أن نواصل الدعوة إلى المساءلة وإلى وقف روسيا الفوري لحربها العدوانية غير القانونية ضد أوكرانيا.

**السيد ماينز (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسيدة براون على إحاطتهما.

نجتمع في نهاية أسبوع حاسم آخر لأوكرانيا وشعبها. إذ إنهم يكافحون يوميا مع حدوث انقطاع هائل في الإمدادات الحيوية من طاقة ومياه - نتيجة للهجمات المستمرة التي يشنها الاتحاد الروسي على البنية التحتية المدنية الحيوية في أوكرانيا. هناك هجمات مباشرة على المستشفيات ومرافق الرعاية الصحية - أماكن الرعاية واللجوء - وكثير منها الآن لا يعمل إلا جزئيا أو يعتمد على طاقة احتياطية محدودة. لقد أصابت الهجمات الروسية أيضا المباني السكنية، مما أسفر عن مقتل مدنيين أثناء نومهم.

إن شعب أوكرانيا يدفع حياته ثمنا لحرب عبثية ليست من اختياره. وبينما يدعو العالم إلى السلام، اختار الاتحاد الروسي بدلا من ذلك طريق التصعيد في هذه الحرب. وفي جميع أنحاء أوكرانيا، رأينا أسلحة منقجرة، بما في ذلك الذخائر العنقودية المحظورة، تستخدم في مناطق

يتوصل مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل إلى توافق في الآراء على تدابير ومبادرات ملموسة لوقف التوترات المتصاعدة وبدء حوار سياسي من أجل التوصل إلى تسوية. ونرحب في ذلك الصدد باستمرار قيادة الأمين العام ودوره في السعي نحو تحقيق السلام ونأمل أن يتسنى تحقيق المزيد من المكاسب في المساعي الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية.

إننا ممتنون لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركائها، الذين يعملون في ظل ظروف تشغيلية بالغة الصعوبة والخطورة. ونعرب عن احترامنا لجميع العاملين في المجال الإنساني الذين سقطوا أثناء خدمتهم للبشرية في أوكرانيا. ويجب مقابلة التزامهم وتضحياتهم في إغاثة السكان الذين يعانون بجهود المجتمع الدولي في المساعدة على إنهاء الحرب. ونرحب بالمعونة الإنسانية وما تقدمه بعض الدول والوكالات الدولية من دعم وإسهامات بهدف أن يتمكن الأوكرانيون من اجتياز فصل الشتاء. وسيكون توفير الغذاء والماء والمأوى والملابس الدافئة والأدوية أمرا بالغ الأهمية لبقاء نحو ٦,٥ ملايين شخص نزحوا داخليا بسبب الحرب. وندعو كلا الطرفين إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق التي يحتاج فيها الناس إلى المساعدة ونحث السلطات الروسية، على وجه الخصوص، على السماح بوصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى الأراضي المحتلة. وإذ يشند القتال، نعتقد أنه سيكون من الضروري إنشاء ممرات إنسانية جديدة لضمان مرور المدنيين إلى مناطق الأمان النسبي. ونود أن نشير إلى نجاح عمليات الإجلاء في ماريوبول وندعو إلى اتخاذ ترتيبات مماثلة على سبيل الاستعجال.

إننا ندين جميع انتهاكات حقوق الإنسان ونكرر تأكيد دعمنا لإجراء تحقيقات مستقلة وشفافة وشاملة في تلك الانتهاكات، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ويجب أن تعزز الأحداث التي وقعت في بوتشا وإيربين تصميمنا على محاسبة مرتكبي هذه الأعمال وتجنب الإفلات من العقاب. ويجب على الطرفين الامتناع عن شن هجمات محددة الأهداف على الهياكل الأساسية المدنية وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية. فالتدمير المتعمد للهياكل الأساسية الحيوية

الأمر يتعلق بأوكرانيا فحسب، بل أيضا بحماية المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وهو أساس نظامنا الدولي القائم على القواعد. ومن خلال ذلك الميثاق ذاته أنطنا، نحن أعضاء الأمم المتحدة، بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وعلى مدى ثمانية أشهر بالضبط الآن، يتصرف الاتحاد الروسي بتجاهل تام لتلك المسؤولية. إنه يواصل جلب الموت والدمار الوحشيين إلى أوكرانيا من خلال حرب العداونية غير المشروعة.

اليوم، أناشد زملائي أعضاء المجلس أن يؤكدوا مسؤوليتنا عن صون السلم والأمن الدوليين، وأن يقفوا متحدين في دعوة الاتحاد الروسي إلى إنهاء الحرب والانسحاب من كامل أراضي أوكرانيا، وأن يدعموا جميع الجهود الرامية إلى الحوار والدبلوماسية للتوصل إلى حل سلمي للنزاع.

**السيدة هايمان (غانا) (تكلت بالإنكليزية):** أود أن أبدأ ببارني بشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو والسيدة دينيس براون، منسقة الأمم المتحدة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في أوكرانيا، على إحاطتيهما المهمتين والمؤثرتين بشأن الحالة الإنسانية في أوكرانيا. يتسم العدوان غير المبرر على أوكرانيا، الذي يدخل الآن في شهره الثامن، بتسببه بالمعاناة الشديدة والموت والدمار، إذ لا يزال الكثير من الناس، وخاصة النساء والأطفال وكبار السن، يعانون بلا داع من القتال الذي اجتاح العديد من المدن في جميع أنحاء أوكرانيا. والإحصاءات الإنسانية، كما وردت، مثيرة للقلق حقا، ولكن لا يمكن إلا توقع ارتفاعها إذا استمر القتال بالطريقة التي نشهدها. من المهم أيضا ملاحظة أثر الحرب على الحالات الإنسانية القائمة من قبل في أجزاء أخرى من العالم، حيث تقدم المعونة الغذائية إلى حد كبير من أوكرانيا. ما فتئت التهديدات المتزايدة لاستخدام الأسلحة غير التقليدية والاشتباكات النووية المحتملة مصدرا لعدم اليقين العالمي. وندعو غانا إلى تخفيف حدة التوترات وإلى وقف فوري للأعمال العدائية وتكثيف الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب الآن وليس لاحقا، عندما تصبح تكلفة المصالحة وإعادة الإعمار فوق الطاقة. ومن المهم للغاية أن

أوكرانيا. فهذه هجمات على أسلوب حياة المدنيين الأوكرانيين، وهي انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني. إنها فظيعة في حد ذاتها، بل أسوأ مع اقتراب فصل الشتاء. وتعني الهجمات الروسية أن الأوكرانيين يفقدون القدرة على تدفئة منازلهم وطهي طعامهم. والقصد من ورائها واضح. فروسيا تسعى إلى إخضاع أوكرانيا بترويع المدنيين. وهي تفعل ذلك باستخدام أسلحة تم الحصول عليها من إيران في انتهاك للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وظلت روسيا تحاول تشتيت انتباهنا بالهجوم على نزاهة الأمم المتحدة وولايتها في التحقيق. غير أن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) واضح. إنه يطلب من الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا عن تنفيذه. وهناك سوابق واسعة النطاق لزيارات ميدانية للنظر في الأدلة. وبطبيعة الحال، فإن المسألة الرئيسية هي أن استخدام تلك الطائرات غير المأهولة ضد المدنيين، أيا كان مصدرها، عمل همجي.

وتصرفات روسيا غير قانونية وغير أخلاقية ويجب أن تتوقف. لذلك فإننا ندعو روسيا مرة أخرى إلى وقف معلوماتها المضللة وخداعها واتهاماتها بأن الغرب مسؤول بطريقة أو بأخرى عن فظائع روسيا نفسها. وندعو روسيا إلى الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي ووقف هجماتها على المدنيين والبنية التحتية للطاقة والمستشفيات والمرافق الصحية. وندعوها مرة أخرى إلى إنهاء الحرب والعودة إلى طريق الحوار الذي تخلت عنه في شباط/فبراير.

وأخيرا، وكما فعل آخرون، فإننا ندرك التأثير السلبي الأوسع نطاقا لحرب روسيا. والأثر الإيجابي لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب على أزمات الحبوب العالمية واضح، وقد سمعنا المزيد عن ذلك اليوم. ولذلك، فإننا نرحب بجهود الأمين العام لضمان استمرار الاتفاق ونحث عليها. وله كامل دعم المملكة المتحدة.

**السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أولا أن أشكر مقدمتي الإحاطتين على كلماتهما الصريحة أمام المجلس اليوم. فرواياتهما لا تترك مجالاً للشك في الدمار الذي ألحقته هذه الحرب بسكان أوكرانيا. وستواصل النرويج الوقوف إلى جانب أوكرانيا والشعب

للطاقة والمرافق السكنية ومحطات المياه ومرافق الرعاية الصحية والمدارس والهياكل الأساسية للنقل - إلى جانب فرض مصاعب شديدة على الشعب - يشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي ومبادئ القانون الدولي الإنساني المتصلة بالنزاعات المسلحة.

وفي الختام، نعيد تأكيد التزامنا الكامل بسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية، ونظل ندعم الجهود الدولية الرامية إلى تخفيف معاناة الشعب الأوكراني الإنسانية.

**السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** مرة أخرى أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها. وأشكر المنسقة المقيمة براون على ما قدمته من معلومات بأخر المستجدات لا تقدر بثمن عن الحالة في الميدان وعلى العمل الذي يقوم به فريق الأمم المتحدة في أصعب الظروف.

لقد قتلت الحرب حتى الآن آلاف الأشخاص وشوهتهم وألحقت أضرارا نفسية بهم. وأُجبر الملايين على الفرار. وتحولت البلدات والمدن الأوكرانية إلى أنقاض، مع وجود أدلة خُلفت تحت الأنقاض على ارتكاب فظائع. وسمعنا قصصا لا تطاق عن العنف الجنسي. وانكشفت الأهداف الحقيقية للغزو من خلال محاولات روسيا طمس الهوية والثقافة الوطنيتين الأوكرانيتين وضم الأراضي الأوكرانية بشكل غير قانوني، وهو عمل أدانته أعضاء الأمم المتحدة على نطاق واسع الأسبوع الماضي (انظر A/ES-11/PV.14).

وللأسف، يبدو أن الوضع المروع أصلا يزداد سوءا. فقد شهدنا - تحت قيادة الجنرال سيرغي سوروفيكين، وهو رجل سيء الصيت بسبب وحشيته ضد المدنيين في سورية - حملة متجددة من الضربات بالطائرات بدون غير المأهولة والصواريخ في جميع أنحاء أوكرانيا. وأصيبت مناطق مكتظة بالسكان، فضلا عن الملاعب وحركة المرور في ساعات الذروة والمباني السكنية في أماكن بعيدة كل البعد عن الخطوط الأمامية أو المنشآت العسكرية. واستهدفت موجة جديدة من القصف عمدا البنية التحتية الوطنية الحيوية، مما أدى إلى إلحاق أضرار أو تدمير نحو ٣٠ في المائة من محطات توليد الكهرباء في

ولا تزال النرويج تشعر بالقلق أيضا إزاء العديد من أسرى الحرب المفقودين وغيرهم من الذين فقدوا بسبب النزاع. وندعو الأطراف، على جميع المستويات، إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك تقديم الدعم للجنة الدولية للصليب الأحمر في الوفاء بولايتها الفريدة على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف، بما في ذلك زيارة أسرى الحرب.

ونشيد بالعاملين الدوليين والوطنيين في مجال الاستجابة الإنسانية على شجاعتهم في توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للمحتاجين. ومن الأهمية بمكان أن تتاح للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إمكانية الوصول الكامل والأمن ومن دون عوائق إلى جميع المحتاجين. ويساورنا قلق خاص إزاء حالة المسنين والمعوقين والأطفال في المناطق المتأثرة بالنزاع.

وبينما تحتدم الحرب، يواجه العالم أزمة غذائية. واستمرار مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب أمر حيوي. ونقدر الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام في ذلك الصدد. وفي أوقات الحرب، نحتاج إلى منارة الأمل تلك.

**السيد نيبزييا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** في البداية، أود أن أعرب عن حيرتي. ونحن لا نفهم تماما القيمة المضافة، باستثناء تمديد مدة جلسة اليوم، بإدراج وفود ألمانيا وبولندا وسلوفاكيا واليونان في قائمة المتكلمين. إن جلسة اليوم ليست مناقشة بل هي جلسة إحاطة، في حين أن موقف تلك البلدان معروف لنا بالفعل، ويمكن على أي حال للاتحاد الأوروبي أن يلخصه. ونحن لا نرى في ذلك سوى رغبة من جانب أولئك الممثلين في الظهور على شاشات محطات التلفزيون الوطنية، ليس إلا. وفي المستقبل، نطلب إليكم، سيدي، أن تكونوا أكثر حذرا عند تجميع قائمة المتكلمين في جلساتنا بشأن هذا الموضوع.

ونحيط علما بالإحاطتين اللتين قدمتهما وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو، ومنسقة الأمم المتحدة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في أوكرانيا، السيدة دينيس براون.

الأوكراني ضد العدوان الروسي، الذي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ويساورنا القلق إزاء تصعيد ووحشية الهجمات الروسية الأخيرة على المدنيين والبنية التحتية المدنية بالصواريخ والطائرات غير المأهولة. فقد أسفرت تلك الهجمات، التي تبدو متعمدة، عن مقتل مدنيين وإصابة العديد من منشآت الطاقة في جميع أنحاء أوكرانيا. إن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للطاقة تجلب ضررا إنسانيا كبيرا وستسبب بالتأكيد أمراضا ووفيات عندما يحل الشتاء البارد. وليس لتلك الهجمات أي غرض عسكري. ويبدو أن الهدف هو ترويع السكان. وهي غير قانونية وقد تشكل جرائم حرب. فيجب محاسبة المسؤولين شخصيا. لقد أدت هجمات روسيا المدمرة على المدن والمناطق الحضرية على مدى الأشهر الثمانية الماضية إلى مقتل وتشويه المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وأدت إلى نزوح جماعي داخلي وعبر الحدود على حد سواء. ويساورنا القلق إزاء العنف الجنسي والجنساني والاتجار بالبشر، اللذين تتعرض لهما النساء والأطفال غير المصحوبين بذويهم بشكل خاص. ويتعين علينا أن نيسر عودة المشردين وتقديم الخدمات الأساسية، وأن نخفف من الآثار الطويلة الأجل التي فرضتها الحرب الروسية عليهم.

وقد خلصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا إلى أن القوات المسلحة الروسية ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ترقى إلى جرائم حرب. وقد تم تسجيل قتل المدنيين، واكتشاف المقابر الجماعية، وحالات الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي، والاختفاء القسري والتعذيب، إلى جانب تقارير عن عمليات ترحيل إلى روسيا وتعديلات على الإجراءات من أجل السماح للروس بتبني الأطفال الأوكرانيين بدون موافقة والديهم، من بين أمور أخرى.

فالضحايا يستحقون العدالة، ويجب رعاية الناجين ومحاسبة المسؤولين عن ذلك. ولكن لوقف تلك الانتهاكات البشعة أساسا، يجب أن تنتهي الحرب. ويجب على روسيا سحب قواتها من داخل الحدود المعترف بها دوليا لأوكرانيا ووقف الحرب.

عن السعادة الغامرة حول الهجوم على الحساب الرسمي لوزارة الدفاع الأوكرانية على تويتر.

وعلى الرغم من أن كييف، على الأرجح بعد كبح جماحها من قبل أسياها الغربيين، حاولت بسرعة اتباع طريقة عملها المعتادة المتمثلة في إلقاء اللوم على روسيا، إلا أن وزير خارجية أوكرانيا، السيد ديمتري كوليبا، أكد في شريط فيديو انتشر على الإنترنت أن كييف كانت بالفعل وراء الهجمات على جسر القرم ومقاطعة بيلغورود. فيما يلي كلماته التي أصبحت متاحة لملايين مستخدمي الإنترنت:

”حسنا، إذا سألتني من الذي يفجر الأشياء في القرم وبيلغورود، فعندئذ عندما نتحدث على انفراد ... سأقول لك نعم، نحن من فعل ذلك.“

ونحن ندرك جيدا ما يستطيع نظام كييف القيام به، استنادا إلى ثماني سنوات من الخبرة المريرة لشعب دونباس، ولذلك تقرر إخماد الحماس المتطرف لإرهابيي كييف الذين تجاوزوا حدودهم. وقد أصابت الضربات الصاروخية الروسية عالية الدقة والطائرات المسيرة عددا كبيرا من الأهداف العسكرية، وكذلك مرافق البنية التحتية، من أجل تقويض القدرات والإمكانات العسكرية لنظام زيلينسكي المناهض للشعب.

وبطبيعة الحال، لم يرض ذلك الغرب وتسبب في هستيريا حقيقية بين زملائنا الغربيين، والتي نشهدها بكل أوجها في جلسة اليوم. وبطبيعة الحال، وكما كان الحال في السابق، فإنهم لا يريدون مواجهة الحقائق والاعتراف بأن الأعيان المدنية لم تتضرر إلا في الحالات التي أسقطت فيها وحدات الدفاع الإقليمية الأوكرانية الطائرات المسيرة، وبالتالي تعين تحويلها عن مسارها الأصلي، أو الحالات التي أصيبت فيها أهداف مدنية بقذائف الدفاع الجوي الأوكرانية التي فشلت في اعتراض أهدافها. هناك الكثير من هذه الحالات المسجلة، بما في ذلك في لقطات الفيديو التي يمكن لأي شخص الوصول إليها على الإنترنت.

وتحاول أوكرانيا وداعموها الغربيون الآن نشر المزيد من الأخبار الزائفة حول عمليات تسليم مزعومة لطائرات إيرانية مسيرة إلى روسيا في انتهاك للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونرفض أي محاولات لإشراك الأمانة

كما نلاحظ أن الأمانة العامة قررت أخيرا أن تهتم بمسألة تدمير البنية التحتية المدنية. ومما يؤسف له أنه مرة أخرى لم يتم رسم سوى نصف الصورة: فلم نسمع كلمة واحدة عن الدمار الذي ألحقته كييف طوال أكثر من ثماني سنوات بدونباس أو عن الضحايا المدنيين للهجمات التي تشنها القوات المسلحة الأوكرانية. ولم يصدر أي رد فعل من الأمانة العامة على الهجمات الإرهابية المروعة التي شنتها كييف على البنية التحتية المدنية مثل جسر القرم أو قيام القوات المسلحة الأوكرانية بقصف محطة زابوريجيا للطاقة النووية ومحطة كاخوفكا لتوليد الطاقة الكهربائية.

وبرر زملاؤنا الغربيون عقد جلسة اليوم على أساس تكثيف الجانب الروسي للضربات ضد البنية التحتية والمرافق المدنية الأوكرانية. دعونا ندرس ما يحدث فعلا في الميدان.

على مدى الشهرين الماضيين، كان النظام الأوكراني ورعائه الغربيون - وهم على ما يبدو في حالة من النشوة بفضل تحقيق القوات الأوكرانية لقدر من التقدم التكتيكي في عدد من المناطق، والذي تحقق على حساب خسائر فلكية في القوات والمعدات - يطرحون بكل طريقة ممكنة فكرة أن روسيا، فيما يزعم، قد استنفدت مواردها المادية والبشرية وأنها على وشك أن تبدأ في الخسارة في ساحة المعركة. وفي الوقت نفسه، يستخدم ما يسمى بالاستراتيجيين الأوكرانيين، تحت إشراف محركي الدمى الغربيين، منذ فترة طويلة أساليب التخريب الإرهابية على الأراضي الروسية.

وفي حين أن هناك أمثلة كثيرة، فإن ذروة تلك الجهود كانت الهجوم الإرهابي الذي ارتكبته القوات الخاصة الأوكرانية على جسر القرم في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. ولقي أربعة أشخاص حتفهم ودمر بشكل جزئي الطريق الذي يزود سكان شبه الجزيرة من خلاله بالأغذية والأدوية وغيرها من السلع الحيوية. وقد أعرب المسؤولون الأوكرانيون، بمن فيهم نائب رئيس الوزراء ووزير التحول الرقمي في أوكرانيا، السيد ميخائيلو فيدوروف، ومستشار وزير الداخلية الأوكراني، السيد أنطون غيراشينكو، عن إعجابهم بتلك الجريمة علنا. كما تم نشر إعلانات تعبر

وتوضح قيادة تلك البلدان لشعوبها أن هذه الأسلحة من المفترض أن تساعد نظام زيلينسكي في حماية أوكرانيا، ولكن دعونا ندرس ما الذي تستخدم من أجله بالفعل. ووفقا لشعب جمهورية دونيتسك وشعب جمهورية لوهانسك، في الفترة منشباط/فبراير إلى/تشرين الأول/أكتوبر أدى القصف الأوكراني باستخدام الأسلحة الثقيلة إلى إلحاق أضرار بأكثر من ١٠٠٠٠٠ مبنى وأكثر من ٢٠٠٠ من منشآت البنية التحتية المدنية، بما في ذلك ٤٢٤ مرفقا تعليميا و ١٠٩ منشآت طبية. واستخدمت منظومة إطلاق الصواريخ المتعددة الأمريكية "هيمار" بكثافة في هذا القصف.

كما تبين مدى قوة بطاريات مدافع هاوتزر القيصر الفرنسية عندما استخدمت لمهاجمة المباني السكنية والمدارس وغيرها من الأعيان المدنية. ونتيجة لإمدادات الأسلحة الفرنسية إلى دونيتسك منذ حزيران/يونيه، لقي ما لا يقل عن خمسة أشخاص حتفهم. وأصيب عشرة آخرون بجروح، ودمر ٦٤ مبنى.

وما فتئت القوات المسلحة الأوكرانية تضرب الأراضي الروسية، فضلا عن استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، تم قصف منطقة بيلغورود بأكثر من مائة قذيفة، بما في ذلك صواريخ توتشكا - يو سيئة السمعة ذات الرأس الحربي العنقودي. وتوفيت امرأة، وتضررت أربعة مباني سكنية. وفي قرية تيوتكينو في كورسك، التي تعرضت للقصف منذ الربيع على الرغم من عدم وجود أهداف عسكرية هناك، أصيب شخصان بجروح. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، قصف الأوكرانيون مبنى سكنيا كبيرا في بيلغورود. وقصفت قرية كراسنوي، وكذلك مركز جمركي بالقرب من شيببكينو وأعيان مدنية أخرى. والآن فقط، عشية اجتماع اليوم، دمرت القوات المسلحة الأوكرانية منشآت صناعية في منطقة بيلغورود.

وأود أن أذكر بأنه في هذه المنطقة، وكذلك في دونيتسك، كانت القوات المسلحة الأوكرانية تستخدم في السابق وبشكل نشط وعشوائي نظم الألغام البعيدة، بما في ذلك الألغام للألغام المضادة للأفراد من طراز "بيتال"، ضد المدنيين. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، قصفت

العامة في ذلك العمل عديم الضمير، بما في ذلك من خلال المذكرة الشفوية التي عممتها ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة في مجلس الأمن اليوم. وتوجه المذكرة نداء بحكم الأمر الواقع إلى الأمانة العامة لانتهاك المادة ١٠٠ من ميثاق الأمم المتحدة والولاية المسندة إليها في المذكرة الرئاسية S/2016/44 المؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

وقد ذهبت الولايات المتحدة إلى أبعد من ذلك، وطالبت في رسالتها الخاصة بأن تجري الأمانة العامة تحقيقا في هذه المسألة، وهو أمر تتمتع بالفعل بسلطة القيام به. وهذه حالة فظيعة. كما قدمنا تقييماتنا القانونية في رسالة للرد وزعت قبل جلسة اليوم. ونتوقع تأكيدا قاطعا من الأمانة العامة بأنها لا تعترم اتباع تعليمات البلدان الغربية في انتهاك للميثاق ولن تجري أي تحقيق من هذا القبيل.

ومع ذلك، إذا انخرط خبراء الأمم المتحدة في نوع من التحقيق الزائف، مشيرين بلا أساس إلى أحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) من أجل إرضاء العواصم الغربية، فسوف نعيد النظر في كامل علاقتنا مع الأمانة العامة، التي لن يعتبر حيادها في تلك الحالة مشروعا بعد ذلك. وعرض اليوم في مجلس الأمن هو أيضا ستار دخان للتستر على نظام كييف ومؤيديه. ويصور الغرب بجدية نظام كييف على أنه ضحية بريئة للعنوان الروسي يحتاج إلى مساعدة عسكرية مستمرة. ففي الأسبوع الماضي، تم الإعلان عن تسليم شحنات إضافية من السلع العسكرية إلى كييف. وقد اختارت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على وجه التحديد تلك المنظومات التي أظهرت حتى الآن أكبر قدر من قوة الفتك ضد سكان دونباس والأراضي المحررة.

وستزود الولايات المتحدة كييف بدفعة أخرى من قاذفات صواريخ متعددة من نظام صواريخ المدفعية سريعة التنقل طراز M142، وصواريخ عالية الدقة من نظام إطلاق الصواريخ المتعددة الموجهة طراز M31، بالإضافة إلى صواريخ AGM-88 عالية السرعة المضادة للرادار. ومن باريس، سنتلقى كييف المزيد من أنظمة سيرز (CAESAR) المدفعية ذاتية الحركة عيار ١٥٥ ملم. وأعلنت ألمانيا أيضا عن تسليم ذخائر عيار ١٥٥ ملم إلى كييف.

أوكرانيا بالأسلحة. ونحن نبلغ باستمرار مجلس الأمن وقيادة الأمم المتحدة بهذه الحوادث الشنيعة ولكننا لم نسمع بعد أي شيء يمكن فهمه على سبيل رد الفعل منها.

تمكن المقاتلون الأوكرانيون من إلحاق أضرار جسيمة بجسري كاخوفكا وأنتونوفكا عبر نهر دنيبر، اللذين استخدمهما مواطنو خيرسون لتلقي الطعام والأدوية وما إلى ذلك. وقامت القوات المسلحة الأوكرانية بمحاولة أخرى لتدمير جسر أنتونوفكا في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، ولكن أنظمة الدفاع الجوي الروسية تمكنت من حمايته. ومرة أخرى، استخدمت أنظمة هيمار الأمريكية في هذه الهجمات، وكان المقاتلون الأوكرانيون قد استخدموها في السابق لمهاجمة مرفق احتجاز في أولينيفكا حيث يُحتجز سجناء من كتيبة آزوف.

ومن الأمثلة المروعة الأخرى على كيفية تعامل سلطات كييف مع الأشخاص المسالمين إعدامها لمواطنيها الذين آثروا اختيار روسيا. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، أطلقت القوات المسلحة الأوكرانية النار على قافلة سيارات بالقرب من كوبانيسك بينما كانت تغادر أوكرانيا إلى روسيا. وتوفي قرابة ٣٠ شخصا. وعلاوة على ذلك، في ٣٠ أيلول/سبتمبر، أصيب لاجئون كانوا يغادرون إلى الأراضي المحررة في زابوريجيا. ولقي نحو ٣٠ شخصا حتفهم وأصيب ٨٨ آخرون. وبالأمر، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، قصفت القوات المسلحة الأوكرانية عبارة كانت تستخدم لإجلاء المدنيين الذين كانوا يسعون إلى النجاة من القذائف والاستفزاز، مما أسفر عن سقوط العديد من الجرحى والقتلى، بمن فيهم صحفيون وأطفال.

في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، نشر ٣٨ عسكريا من السرية الثامنة التابعة للكتيبة الثالثة التابعة للواء ٢٥ الهجومي المحمول جوا التابع للقوات المسلحة الأوكرانية نداء أفادوا فيه أنهم تلقوا أمرا جنائيا بذبح المدنيين في منطقة خاركييف. وأدلى وزير الداخلية الأوكراني مؤخرا ببيان أعلن فيه أنهم سيبدأون في البحث عن "أعداء أوكرانيا". ومنذ ذلك الحين، احتجزوا ما يصل إلى ٤٠ من ما يسمى بالمتعاونين المحتملين يوميا في خاركييف، جرى التحقيق معهم لاحقا بمعرفة الخدمات

مبان سكنية في نيكولسكوي. وفي المطار الدولي في بيلغورود، أصيب مدنيان بجروح. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، قصف الجيش الأوكراني مرة أخرى قرية بيلايا بيريزوكا، في مقاطعة بريانسك. وفي اليوم نفسه، هاجمت القوات الأوكرانية ست بلدات في منطقة كورسك. وأصيبت امرأة، وتضرر عدد من المباني السكنية وخطوط الإمداد بالكهرباء. في السابق، حاول المخربون الأوكرانيون في عدة مناسبات تخريب محطة كورسك للطاقة النووية. ومنذ بداية تشرين الأول/أكتوبر، ومن خلال القصف المدفعي العشوائي باستخدام قذائف "هارم" الأمريكية، تعرضت أكثر من ٣٠ بلدة مسالمة في بيلغورود للقصف، وكذلك مدينة بيلغورود نفسها. وطوال الوقت، كانت كييف، بتشجيع من رعاتها الغربيين، تتباهى بهذه الهجمات علنا. هل من الممكن حقا أن تعتقد كييف ومن يدعمونها أننا سنتحمل هذا؟

وبإذن من داعميه الغربيين لارتكاب أي جريمة، يضرب نظام زيلينسكي باستمرار البنية التحتية المدنية على أراضيه السابقة. وعلى مدى خمسة أشهر، تقصف القوات المسلحة الأوكرانية بلدة نوكا كاخوفكا في منطقة خيرسون، بما يصل إلى ١٢٠ ضربة صاروخية يوميا، معظمها بصواريخ هيمار أمريكية، ويستهدف الأوكرانيون على وجه التحديد سد كاخوفكا من أجل إحداث خرق سيؤدي إلى ارتفاع منسوب المياه من شأنه أن يتسبب في إغراق الأراضي المجاورة وقد يقتل الآلاف من المدنيين وإلحاق أضرار بالآلاف المباني. لقد عمنا اليوم رسالة في مجلس الأمن ندعو فيها قيادة الأمم المتحدة إلى منع حدوث هذا الاستفزاز المروع.

وتستمر الهجمات المتهورة من قبل القوات المسلحة الأوكرانية ضد محطة زابوريجيا للطاقة النووية، مما يشكل خطرا على السلامة النووية. ولا يبدو أن كييف قلقة بشأن ما إذا كان سيكون هناك عدد كبير من الضحايا المدنيين حال إصابة المحطة النووية بأضرار خطيرة أو ما يمكن أن يحدث إذا وقع حادث كامل من صنع الإنسان نتج عن تسرب مواد مشعة. فسلطات كييف مستعدة لقبول أي ضحايا بشرية حتى يتمكن الناتو من مواصلة حربه بالوكالة مع روسيا ومواصلة تزويد

هذا الصدد. ومما يؤسف له، أن هذه الانفعالات الحادة تعكس الحالة الراهنة للدبلوماسية الأوكرانية وتظهر عجز كييف وعدم استعدادها لأي نوع من الحوار، ناهيك عن الحوار المتحضر.

**السيد خوجا** (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام ديكارلو والمنسق المقيم براون على المعلومات التي قدمها عن الحالة في أوكرانيا

منذ ٢٤ شباط/فبراير من هذا العام، بدأ كل اجتماع من اجتماعاتنا بشأن أوكرانيا بأكثر الطرق واقعية: شجب عدوان لا مبرر له، والإعراب عن القلق العميق إزاء الخسائر غير المجدية في الأرواح، وتكرار النداءات التي لم تلق آذانا صاغية إلى روسيا بأن تتوقف. واجتماع اليوم لا يختلف، لأن الحالة لم تتغير، على الرغم من أننا سنشهد في الأسبوع المقبل انقضاء ثمانية أشهر بالضبط على بدء العملية الخاصة في أوكرانيا - الجنون الروسي الخاص.

ومع ذلك، أود أن أتوقف للحظة، وأن أضع جانبا الوضع الكئيب القائم، وأن أهنيء أوكرانيا وشعبها على حصولهما على جائزة ساخاروف التي منحها البرلمان الأوروبي في الأسبوع الماضي، والذي أشاد بالأوكرانيين لوقوفهم إلى جانب ما نؤمن به جميعا، والدفاع عن أنفسهم، وكفاحهم من أجل القيم المشتركة، وحماية الديمقراطية والحرية وسيادة القانون. وهذا حدث رمزي مهم.

إن أوكرانيا هي المكان الوحيد في أوروبا الذي لا تزال تدوي فيه صفارات الإنذار ليلا ونهارا منذ شباط/فبراير. وقد لقي آلاف الأشخاص حتفهم أو أصيبوا بجروح، معظمهم نتيجة لاستخدام الأسلحة المتفجرة، بما في ذلك القذائف والصواريخ والضربات الجوية. أما الهجمات على البنية التحتية المدنية، بما في ذلك الأضرار التي لحقت بالمباني السكنية والمدارس والمستشفيات ومرافق الرعاية الصحية، فلا تزال تؤثر على حصول الناس على الخدمات الحيوية. وتقوم روسيا الآن بتصعيد هجماتها وتستهدف البنية التحتية المدنية الرئيسية، ومنشآت الطاقة على وجه الخصوص، وكذلك المناطق السكنية، بهدف واضح هو ترويع السكان، وإلحاق أضرار جسيمة، وترك أسر بأكملها ونساء

الخاصة. في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، ظهر أحد أعضاء وحدة آزوف، مكسيم جورين، في مقطع فيديو نشر على وسائل التواصل الاجتماعي لشرح ما حدث. وتظهر اللقطات جثث مدنيين أعدموا ويلقى بهم في حفرة. وقال جورين إن هؤلاء مواطنون من كوبيانسك، في مقاطعة خاركييف، مضيفا أنه "سيكون هناك عقاب".

تظهر البيانات الوصفية للفيديو أنه سُجل قبل حوالي نصف الساعة من نشره. وترتدي الجثث ملابس دافئة، وهو ما يتفق مع طقس تشرين الأول/أكتوبر في المنطقة. تجدر الإشارة إلى أن القوات الروسية لم تكن موجودة في كوبيانسك منذ بداية أيلول/سبتمبر، مما يدل على أن هؤلاء الأشخاص أعدموا من قبل النازيين الجدد الأوكرانيين، كجزء من تطهيرهم للمدينة.

هل سمعنا كلمة إدانة واحدة من الوفود الغربية حول هذا الموضوع؟ إن صمتهم أفضل دليل، رغم التصريحات المناقفة، على أن أيا من البلدان الغربية يساوره القلق بشأن مصير المدنيين في أوكرانيا. إنهم يؤثرون توفير غطاء لهذا النظام الإجرامي، الذي يعد من بين صفوفه متطرفين قوميين ونازيين لا يخفون نازيتهم. إنهم يساعدونهم في استفزازاتهم وينضمون إليهم في نشر الأكاذيب حول روسيا والقوات المسلحة الروسية.

وبالمناسبة، أود مرة أخرى أن أذكر بأننا، على الرغم من كل تنكيراتنا، لم نتلق بعد قائمة بأسماء ضحايا الاستفزاز الأوكراني في بوتشا في نيسان/أبريل. وهذا يؤكد أن سلطات كييف ليس لديها أدلة تدعم ادعاءاتها. ويحاول زملأونا الغربيون التظاهر بأنه لا يوجد شيء يحتاج إلى إثبات. كل ما علينا فعله هو مجرد الوثوق بهم، كما يقولون، وأخذ كلمات ممثلي نظام كييف بقيمتها الظاهرية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أحذر مقدما من أنني لن أستمع إلى خطاب آخر لممثل النظام الأوكراني الحاقق في مجلس الأمن، وبالتالي أقدم له المتعة الغربية والمنحرفة للغاية التي يحصل عليها منها. وكل من هم على دراية بإهاناته الفظيعة الأخيرة ضد الدبلوماسيين الروس على وسائل التواصل الاجتماعي سيعرفون ما أشير إليه في

بأي معيار معروف من معايير السلوك البشري، ناهيك عن الانضباط العسكري. ولا يمكن بأي حال من الأحوال وصف هذه الأفعال بأنها تندرج تحت فئة المعايير الرفيعة. إنها أنشطة وحشية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وفي يوم من الأيام ستعرض على القضاء.

وأود أن أسلط الضوء على أحد الشواغل الأخرى. فبعد أسابيع من إعلان روسيا وبيلاروس تشكيل قوة مشتركة جديدة، وبعد أيام من بدء حشد القوة في بيلاروس، ثمة ما يدعو للخوف من وجود تهديد عسكري متزايد من الشمال. فالآلاف من الجنود والمعدات والطائرات الروسية تتدفق إلى بيلاروس، مصحوبة بخطاب عدائي متزايد من القيادة الروسية والبيلاروسية. ولن أتفاجأ عند سماع أنه لا علاقة لذلك بأوكرانيا وأنها تقومان بتدريبات في بلديهما وما إلى ذلك. والحقيقة هي أننا تصرفنا بهذه الطريقة من قبل، وكما نعلم الآن، في كل مرة أنكرت روسيا أمراً ما بشأن أوكرانيا حدث العكس تماماً.

وفي الأسبوع الماضي، وبعد أن تمت عرقلة المجلس بنمط نعرفه جميعاً (انظر S/PV.9143)، صوتت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة، من خلال اعتمادها القرار دإط-٤/١١، لإدانة ضم روسيا الأخير لأجزاء من أراضي أوكرانيا. وكان رد فعل العالم واضحاً ومدوياً، وأصبحت روسيا مرة أخرى وحيدة، غارقة في الإنكار. ولا تعترف ألبانيا بأي من الإجراءات التي اتخذتها روسيا. وليس لها أي شرعية أو أثر قانوني. إنها لاغية وباطلة، ولوهانسك ودونيتسك وخيرسون وزابورجيا إنما هي أراضٍ أوكرانية وستبقى كذلك. ويجب أن تنتهي هذه الحرب، وندعو روسيا إلى إنهاؤها من خلال احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غابون. أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو، ومنسقة الأمم المتحدة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في أوكرانيا، السيدة دينيس براون، على إحاطتهما.

إن الحرب في أوكرانيا مستمرة. وقد ازدادت وحشية وقتكا، والحالة الإنسانية تتدهور باستمرار. ولا يزال المدنيون والبنية التحتية المدنية

وأطفال بدون ماء أو كهرباء أو تدفئة مع اقتراب فصل الشتاء. وهذا مستوى آخر وأعلى من الوحشية.

وعلاوة على ذلك، تتفد روسيا الآن هجماتها بدعم خبيث من إيران، المعروفة بسياساتها المزعزعة للاستقرار، في انتهاك صريح للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وندعو الأمم المتحدة ألا ترسخ للتهديدات، بل أن تقوم - في إطار التقرير المنتظم للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وفقاً للفقرة ٧ من المذكرة الرئاسية S/2016/44- بالتحقق بشكل كافٍ من التقارير التي تفيد بأن مئات الطائرات بدون طيار التي تستخدمها القوات الروسية في أوكرانيا قد تم استيرادها بشكل غير قانوني من إيران. والأدلة على ذلك موجودة. وبإمكان الجميع التحقق من ذلك. وفي نهاية المطاف، سؤالي - وقد لا يكون سؤالي وحدي - يتعلق بما يتعين على روسيا أن تخفيه عند إجراء تحقيق مستقل ونزيه، وهو ممارسة روتينية لفحص الأدلة التي توصلت إليها الأمانة العامة مرات عديدة. ألم ترفض روسيا إجراء تحقيق مماثل من جانب الأمانة العامة بعد تفجير سجن في دونباس قتل فيه أكثر من ٥٠ سجينا ولم يتم بعد توضيح ملابساته؟

لقد سألت ممثلي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في هذه القاعة (انظر S/PV.9008)، في آذار/مارس، عما إذا كان بمقدورهم تأكيد ادعاءات العنف الجنسي الذي يستخدمه الجنود الروس. ولم يكن ذلك اتهاماً بل طلباً للحصول على معلومات وتوضيح الأمور. ورد الوفد الروسي بقول إن الجنود الروس يستحيل أن يرتكبوا هذه الأعمال، لأنهم يتبعون معايير وقواعد رفيعة. وتخليلوا ماذا حدث؟ لدينا الآن تقارير للأمم المتحدة، جمعت بعد إجراء تحقيقات دقيقة، تقول إنها وثقت أنماطاً لعمليات إعدام بإجراءات موجزة، وحالات حبس غير قانوني، وتعذيب، وسوء معاملة، واغتصاب، وغير ذلك من أعمال العنف الجنسي المرتكبة في المناطق التي تحتلها القوات المسلحة الروسية. ويبدو أن هذا السلوك البغيض لم يستثن حتى الأطفال، بمن فيهم فتاة يبلغ من العمر أربع سنوات - طفلة. وأفادت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا بأن أفراد الأسرة، بمن فيهم الأطفال، يجبرون أحياناً على مشاهدة تلك الجرائم. وهذا إنما هو أمر مثير للاشمئزاز ولا يفي

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

**السيد كيسلييتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** يسعدني أن الأشهر، إن لم يكن السنوات، التي بذلنا فيها جهودا بهدف استبعاد روسيا من مجلس الأمن قد أثمرت. فالآن على الأقل قد استبعد الممثل الدائم لروسيا نفسه من المجلس. وسيأتي اليوم الذي يتم فيه استبعاد روسيا من المجلس تماما.

ويؤسفني أن مجلس الأمن لا يزال مضطرا للاستماع إلى الممثل الذي فر للتو، لأن الشيء الوحيد الذي فعله على مدى ثمانية أشهر تقريبا من الغزو هو أن يكذب كذبة تلو الأخرى في كل جلسة وبشأن كل جانب من جوانب الحرب العدوانية التي أمر بها سيده في شباط/فبراير. وأود أن أذكر أعضاء المجلس بما قاله ذلك الشخص في جلسات مجلس الأمن في بداية الغزو. وأسأستشهد بما قاله بعناية فائقة. ففي ٢٧ شباط/فبراير، قال:

“إن الجيش الروسي لا يشكل أي تهديد للمواطنين الأوكرانيين المسالمين. ولا يطلق الجيش النار على البنية التحتية المدنية السلمية” (S/PV.8980، صفحة ٧).  
أود أن أتلو عليكم اقتباسا آخر من بيان الممثل نفسه:

“ونكرر مرة أخرى أن الهدف من العملية العسكرية الخاصة التي تنفذها روسيا ليس احتلال أوكرانيا أو إلحاق الضرر بالسكان المحليين.” (S/PV.8983، صفحة ١٤).  
ومضى قائلا:

“ولا تؤثر العملية الخاصة الروسية على البنية التحتية المدنية الحيوية.” (المرجع نفسه، صفحة ١٤).

قال ذلك في ٢٨ شباط/فبراير في هذه القاعة نفسها السفير الروسي الذي غادر للتو. وأتساءل عما إذا كان ممثل بوتين مستعدا لتكرار تلك البيانات الآن. كلاً على ما يبدو لأنه غير موجود هنا الآن. وأتساءل عما إذا كان على استعداد لتكرارها على خلفية المقابر الجماعية

تتعرض للهجوم والقصف، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة على إمدادات الكهرباء ومياه الشرب والاتصالات السلكية واللاسلكية. أما استخدام الأسلحة التي يتم التحكم فيها عن بعد فيزيد من حالة الرعب العام. وبدلاً من وصف الدمار والمعاناة بالتفصيل، أود أن أقول مرة أخرى إن الوقت قد حان لكي يتصرف مجلس الأمن من أجل إنهاء هذه الحرب. لقد حان الوقت لكي نوجه مناقشاتنا وخطاباتنا وإجراءاتنا نحو حل الأزمة في أوكرانيا.

وهذا ما تطالب به غابون بصورة مستمرة منذ بداية الأزمة. لقد أمضينا ما يقرب من ثمانية أشهر في إحصاء أعداد القتلى وأسماء اللاجئين الفارين من الحرب. وعلى مدى الأشهر الثمانية الماضية، حولنا كل جلسة من هذه الجلسات إلى مناسبة للاحتجاج على الأسباب والحالة في الميدان والدمار، وإلقاء اللوم ومناقشة العواقب الحالية والشبكة والمحتملة للنزاع دون تخفيف نطاق الدمار في الميدان بأقل درجة. واليوم لا نزال نسرد المخاوف والفظائع والمعاناة الإنسانية وفقا لمنطق أحد الجانبين ضد الآخر، مما يقودنا إلى الافتراض الوحيد بأن كل دولة من دول العالم يجب أن تتحالف مع إحدى الدولتين.

لقد حان الوقت للنظر في حل لإسكات البنادق في أوكرانيا. وهذا بالتأكيد هو طموح جميع الشعوب التي تعاني في برائن انعدام الأمن الناجم عن الحرب. إن إسكات البنادق هو، أولاً وقبل كل شيء، نداء المجلس والمنظمة. وندعو الأطراف المتحاربة إلى احترام القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وتمكين إيصال المعونة الإنسانية دون عوائق. ونظراً لاقترابنا من عتبة فصل الشتاء، فإننا ندعو إلى هدنة إنسانية وإلى فتح ممرات إنسانية جديدة من أجل الحفاظ على إمكانية الحصول على مياه الشرب والكهرباء والتدفئة والرعاية الطبية وتيسير إيصال المعونة الإنسانية التي يحتاج إليها السكان المتضررون بشدة.

هناك وقت لكل شيء - وقت للحرب ووقت للحوار. ونعتقد أن الوقت قد حان لإسكات البنادق بغية إعطاء فرصة للحوار. ويدعو بلدي الأطراف إلى الانخراط في مفاوضات بحسن نية لإنهاء هذه الحرب المميته وتحقيق التعايش السلمي في المنطقة.

أن تدمير وتعطيل الهياكل الأساسية الحيوية ينبغي اعتبارهما هجمات إرهابية تترتب عنهما مسؤولية جنائية - ؟ فالنظام الإجرامي في موسكو غارق برمته في الدماء وموغل في الجريمة.

لذلك ليس من المستغرب أن يختار بوتين قائدا جديدا لجيشه في أوكرانيا، شخصا سيئ السمعة بسبب تعطشه للدماء وطبيعته الإجرامية. ففي عام ١٩٩١، خلال محاولة الانقلاب التي قام بها المتشددون السوفييت، أمر سوروفيكين وحدته العسكرية بدهس المتاريس التي أقامها المتظاهرون المؤيدون للديمقراطية في شوارع موسكو. وقُتل ثلاثة منهم وأمضى سوروفيكين نصف عام في مركز قيد التحقيق قبل محاكمته. وبعد عدة سنوات أُدين بتهمة حيازة أسلحة نارية والاتجار بها بصورة غير مشروعة وحكم عليه بالسجن لمدة عام مع وقف التنفيذ. وبصفته قائدا للقوات الروسية في سوريا كان سوروفيكين مسؤولا عن القصف العشوائي والهجمات على الأهداف المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات. الآن وإذ يحاول الارتقاء إلى مستوى توقعات العقول المدبرة لتلك الجرائم، فهو ينقل ممارسة عدم التمييز بين الجنود والمدنيين إلى الأراضي الأوكرانية.

إن لدينا معلومات تفيد بأن روسيا تمهد المجال عمدا للتسبب بكارثة كبرى في جنوب أوكرانيا، حيث زرع الإرهابيون الروس الألغام في سد المياح وفي مرافق محطة كاخوفسكا لتوليد الطاقة الكهرومائية - التي تعدُّ من أكبر منشآت الطاقة في أوكرانيا. ويحتوي سد محطة الطاقة هذه على نحو ١٨ مليون متر مكعب من المياه. وإذا فُجر الإرهابيون الروس السد، ستصبح أكثر من ٨٠ مستوطنة بما في ذلك خيرسون التي يقطنها مئات الآلاف من السكان منطقة للفيضانات الجارفة. وربما تدمر خطوط إمدادات المياه في جزء كبير من جنوب أوكرانيا. ومن شأن مثل هذا الهجوم الإرهابي الروسي أن يمنع إمداد محطة زابوريجيا للطاقة النووية بماء التبريد التي تغذي المحطة من سد كاخوفسكا.

ربما يصف الممثل الروسي تلك المعلومات بأنها مجرد "تكهنات واتهامات لا أساس لها من الصحة" ناجمة عن "الرغبة في إثارة

وعشرات الآلاف من الأوكرانيين الذين قتلوا وعذبوا على أيدي الروس، أو في ضوء محاولة الاتحاد الروسي ضم أربع مناطق أوكرانية بصورة غير مشروعة، وهو ما رفضته الجمعية العامة يوم الأربعاء بأغلبية ساحقة (انظر A/ES-11/PV.14) أو أخيرا على خلفية الهجمات المتعمدة الأخيرة ضد البنية التحتية الحيوية للطاقة الأوكرانية.

وبعد الهجمات المتعمدة التي شنتها روسيا سجلت وكالات إنفاذ القانون الأوكرانية منذ ٢٤ شباط/فبراير أضرارا أو تدميرا لحق بـ ٤١٢ ٥١ مرققا من مرافق البنية التحتية المدنية. ومنذ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر شنت روسيا نحو ٣٠٠ هجوم بالصواريخ والطائرات غير المأهولة استهدفت منشآت الطاقة وغيرها من مرافق البنية التحتية المدنية في ١٤ منطقة، بما في ذلك العاصمة. نتيجة لتلك الهجمات قُتل ما لا يقل عن ١٧ مدنيا وأصيب ٩٩ آخرون، ودُمر أو تأثر ما يقرب من ٤٠ في المائة من مرافق الطاقة في أوكرانيا، ولا تزال محطات توليد الطاقة ومحطات التدفئة المركزية والمحولات ومواقع مستودعات النفط وأجهزة التوزيع وخطوط الطاقة العلوية وغيرها من معدات الطاقة في جميع أنحاء البلد تحت النيران الروسية بشكل يومي تقريبا.

في ذلك الصدد، أود أن أذكر ببعض تاريخ هذا المجلس. أود أن أذكر بأن مجلس الأمن قد اتخذ في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) الذي بادرت به أوكرانيا بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية. ودعا القرار جميع الدول الأعضاء إلى كفالة إثبات المسؤولية الجنائية عن الأعمال الإرهابية التي تستهدف تدمير البنى التحتية الحيوية أو تعطيلها، فضلا عن التخطيط والتدريب لارتكاب تلك الهجمات وتمويلها وتوفير الدعم اللوجستي لها.

وحتى روسيا نفسها كانت قد انضمت إلى الإجماع في ذلك اليوم. بل إن الأكثر أهمية أنّ روسيا ادعت في تلك الجلسة أن:

"فلا يستحق الاهتمام بدء مفاوضات تسعى فحسب لتوضيح نقاط واضحة". (S/PV.7882، صفحة ٢٢)

فهل هذا واضح بالنسبة لروسيا حقا؟ هل يمكن للممثل الروسي أن يكرر ذلك القول مرة أخرى - كلاً على ما يبدو، لأن من الواضح

ويساورنا قلق بالغ إزاء استخدام روسيا للطائرات المسيّرة بعيدة المدى ذات المنشأ الإيراني في هجماتها العشوائية ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية في أوكرانيا. وهو انتهاك صارخ لخطة العمل الشاملة المشتركة التي وقعتاها الصين وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا نفسها واعتمدت في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وكما يعلم الأعضاء فقد فُرض حظر على توريد هذه المعدات، وفقاً للمرفق باء من ذلك القرار، أو بيعها أو نقلها إلى إيران أو منها. وفي أيلول/سبتمبر، استولت قوات الدفاع الأوكرانية على طائرات مسيرة تحمل علامة جيران-٢، وبعد الفحص التقني بدت مشابهة للطائرات المسيّرة الإيرانية من طراز شاهد-١٣٦ القادرة على إيصال حمولات إلى أهداف يتجاوز مداها ٣٠٠ كيلومتر وتتوافق تماماً مع المعايير التقنية المبينة في الوثيقة S/2015/546.

وكما يعلم الأعضاء أيضاً، خاطبت أوكرانيا رسمياً في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر رئيس مجلس الأمن بشأن تلك الانتهاكات وطلبت الشروع في التحقيقات ذات الصلة. غير أن هناك معلومات أكثر إثارة للقلق حول تصميم روسيا على مواصلة المزيد من الهجمات على أوكرانيا باستخدام أنظمة الصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية المتقدمة، بما في ذلك القذائف التسيارية وقذائف فاتح-١١٠ وذو الفقار القادرة على ضرب أهداف على مدى ٣٠٠ كيلومتر و ٧٠٠ كيلومتر، على التوالي. وسيجلب ذلك المزيد من الموت والدمار إلى أوكرانيا وسيمثل انتهاكاً جسيماً آخر للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي يدعو إيران إلى عدم القيام بأي نشاط يتعلق بالقذائف التسيارية المصممة لتكون قادرة على إيصال أسلحة نووية.

وثمة مسألة هامة أخرى يجب دراستها بدقة تتعلق باحتمال قيام روسيا بتصدير خدمات مزدوجة الاستخدام إلى إيران، بما في ذلك المساعدة التقنية أو المعلومات التقنية، عن طريق تزويد إيران، بوصفها المصدر الأصلي، ببيانات عن نتائج استخدام الطائرات المسيّرة في ساحة المعركة في أوكرانيا. يجب على إيران أيضاً أن تواجه عواقب

الهستيريا: أي العبارتان اللتان استخدمهما في جلسة مجلس الأمن المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير (S/PV.8960، الصفحة ٢). واتهم أولئك الذين أعربوا عن قلقهم إزاء الاستعدادات العسكرية الروسية على الحدود الأوكرانية بـ "إثارة الهستيريا" (المرجع نفسه، صفحة ١١) وادعى أن "النقاش حول التهديد بالحرب استفزازي في حد ذاته" (أعلاه)، وحاول السخريّة من المعلومات التي افترض ألا أساس لها من الصحة عن الإجراءات العسكرية المخطط لها والتي "ستحدث في غضون أسابيع قليلة فقط" (أعلاه). ونعلم جميعاً ما حدث بعد بضعة أسابيع.

والآن من الضروري التصرف فوراً حتى لا تتاح لروسيا الفرصة لارتكاب عمل إرهابي آخر. وهناك حاجة إلى إيفاد بعثة مراقبة دولية إلى محطة كاخوفسكا لتوليد الكهرباء. ومن الضروري أيضاً إعادة الأفراد الأوكرانيين إلى هناك وضمان إزالة الألغام فوراً وبصورة مهنية من المرافق والسد نفسه. ويساورنا القلق إزاء ما يسمى بـ "إجلاء" سكان منطقة خيرسون المحتلة مؤقتاً الذي أعلنه المحتلون الروس، إذ ربما تكون عواقب مثل هذا الإجلاء لا يمكن التنبؤ بها لأنها تعني الترحيل القسري لمواطني أوكرانيا. وفي كل مرة تدحض الأكاذيب والدعاية الروسية في ذلك الصدد وفقاً لمصادر موثوقة ومستقلة.

ونذكر جميعاً في هذا الصدد المحاولات الروسية لتجنب المسؤولية عن مذبحه بوتشا. وفشلت تلك المحاولات على الفور تقريباً بسبب العديد من روايات شهود العيان والنتائج والتحقيقات. وكانت أحدث مساهمة في الكشف عن الحقيقة بشأن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية الروسية قد جاءت من جانب لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان.

ولا تزال تشنجات الوفد الروسي في جلسة الجمعية العامة المعقودة يوم الإثنين، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/ES-11/PV.12)، حية في ذاكرتنا. لقد شهدنا للتو كيف يسعى الوفد الروسي جاهداً لمنع الأمم المتحدة من النظر في ادعاءات بحدوث انتهاكات جسيمة لقرارات مجلس الأمن.

زيلينسكي أمس في خطابه إلى الأمة، فإن مبدأ الاستجابة الوقائية للتهديدات الأمنية ينبغي أن يصبح أخيراً أحد المبادئ الأساسية للسياسة الدولية.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

**السيد ملينار (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية):** تدين سلوفاكيا بشدة العدوان العسكري الروسي المستمر على أوكرانيا دون مبرر ولا مسوّغ، وهو علامة واضحة على حدوث انتهاك خطير لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد.

ونشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. إن من المهم مواصلة التركيز على الوضع في أوكرانيا. وينبغي ألا تمنعنا حقيقة أن المجلس فشل حتى الآن في اتخاذ إجراء حاسم بشأن الأزمة والحرب من التركيز على ما يجري. وفي ذلك السياق، أود أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية براون على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات والهامتين.

لا تزال سلوفاكيا، بوصفها بلداً مجاوراً لأوكرانيا، تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في أوكرانيا التي هي محور مناقشتنا اليوم، وهي محقة في ذلك. وإذا كان هناك شيء واحد ينبغي ألا يغيب عن اهتمامنا أبداً فهو الأشخاص الذين يعانون من هذه الحرب التي لا معنى لها، والذين يحتاجون إلى أن يُسمع صوتهم ويجب معالجة حالتهم.

ومما يؤسف له، كما سمعنا، أن الحالة مستمرة في التدهور - وينبغي ألا يمر ذلك مرور الكرام. ويتأثر المسنون والأشخاص ذوو الإعاقة وغيرهم من المنتمين إلى الفئات المهمشة والأقليات أيضاً بعواقب الحرب. وهم يواجهون صدمة كبيرة، بل ومن المرجح أن يصبحوا ضحايا لانتهاكات مدمرة لحقوقهم.

وما زلنا نشعر بالفرح إزاء العدد الهائل من المدنيين الأبرياء الذين يسقطون قتلى والهجمات على البنية التحتية الحيوية والنطاق الهائل للعنف الجنسي والجنساني الذي يرتكبه الجنود والمحتلون الروس. إن آلاف الأشخاص الذين قتلوا ومئات المدارس التي دمرت أو تضررت،

وخيمة لأعمالها غير القانونية التي تساعد على تصعيد الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا. ولهذا السبب ندعو جميع الدول إلى النظر في اتخاذ أي خطوات ممكنة لوقف نقل الطائرات المسيّرة أو القذائف أو الأسلحة التقليدية من إيران.

ونوافق تماماً على أن تبدأ الأمم المتحدة بفتح تحقيق فوراً، ونرحّب بالدعم القوي لهذه الخطوات من جانب العديد من أعضاء مجلس الأمن. وقد دعونا بالفعل خبراء الأمم المتحدة إلى زيارة أوكرانيا لفحص الطائرات المسيّرة المستعادة من منشأ إيراني بغية تيسير تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ولا تزال أوكرانيا ملتزمة بتنفيذ مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. ومنذ إطلاقها، غادرت الموانئ الأوكرانية ٣٦٢ سفينة، على متنها ٨ ملايين طن من المنتجات الغذائية، إلى بلدان في آسيا وأوروبا وأفريقيا. وتواصل أوكرانيا العمل مع برنامج الأغذية العالمي لزيادة كمية الأغذية التي ترسل إلى أكثر البلدان ضعفاً. وعلى وجه الخصوص، وصلت في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر حاملة البضائع السائبة السادسة المكلفة بموجب البرنامج إلى ميناء تشورنومورسك لإرسالها إلى اليمن. وقد أسهم تصدير الحبوب الأوكرانية بالفعل في استقرار السوق العالمية، وانخفاض الأسعار، والحد من الفوضى الناجمة عن نقص الغذاء في جميع أنحاء العالم. لذلك فإننا نؤيد تمديده بعد ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما تنتهي فترة الـ ١٢٠ يوماً الأولية.

إن الهجمات الإرهابية التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا لا تؤدي إلا إلى حشد دعم أكبر من المجتمع الدولي لأوكرانيا وممارسة ضغط أكبر على تلك الدولة الإرهابية. وسيحاسب كل إرهابي ومجرم حرب، بمن فيهم المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب من الموجودين في القاعة، عاجلاً أم آجلاً، وستدفع تلك الدولة الإرهابية ثمن إرهابها في شكل عزلها وتدهور أصول الكيانات الحكومية وشبه الخاصة المرتبطة بالنظام الروسي.

ويجب على العالم أن يستجيب باتخاذ إجراءات وقائية لضمان عدم وقوع حادثة كاخوفكا أخرى أو كارثة مماثلة. وكما قال الرئيس

نزاع مسلح دائر في مناطق واقعة تحت الاحتلال الروسي، ولا يمكن وصفها بأنها تعبير حقيقي عن إرادة الشعب. ولن تعترف سلوفاكيا أبداً بتلك الأراضي باعتبارها أي شيء سوى جزء من أوكرانيا.

وفي الأسبوع الماضي، كان صوت الأمم المتحدة واضحاً وضوح الشمس. فقد تلقينا العديد من الأسئلة من مواطنينا ووسائل الإعلام والشباب، والرسالة بحاجة إلى توضيح. ولذلك، نحث الاتحاد الروسي على التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر (القرار دإط-٤/١١) من دون مزيد من التأخير. وهذا أقل ما يمكننا القيام به لشعب أوكرانيا، ولمن يعانون ولمستقبل كوكبنا.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا.

**السيدة لينديرتسي (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمنسقة المقيمة دينيس براون على إحاطتهما. فقد أوضحتنا مرة أخرى العواقب المروعة للعدوان الروسي المستمر على شعب أوكرانيا ومختلف أنحاء العالم.

لا يزال العالم متحداً من أجل السلام. فقد أذان ما مجموعه ١٤٣ بلداً مرة أخرى أعمال روسيا وطالبوا روسيا باحترام ميثاق الأمم المتحدة وإنهاء حربها فوراً وبدون قيد أو شرط (انظر القرار دإط-٤/١١).

إن رد فعل روسيا على دعوة العالم للسلام صادم. فخلال الأيام الماضية، صعدت هجماتها، مستهدفة بشكل متعمد ومنهجي البنية التحتية المدنية. وأصابت مئات القذائف والطائرات بدون طيار، بما في ذلك الطائرات المسيرة بدون طيار التي زودتها بها إيران، الملاعب والمباني السكنية والمدارس والمستشفيات والجسور ومحطات توليد الكهرباء.

إن هدف روسيا واضح. إذ يريد نظام موسكو إخضاع أوكرانيا. وهو يريد إغراق أوكرانيا، حرفي، في الظلام وجعل الأوكرانيين يتجمدون، وقطع الكهرباء والتدفئة عن ملايين المدنيين. وتنتهك تلك الهجمات القانون الدولي الإنساني ويمكن أن ترقى إلى مستوى جرائم حرب. وسيحاسب المسؤولون عن هذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي.

مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الأطفال الذين قوض حقهم الأساسي في التعليم، فضلاً عن الهجمات على المرافق الطبية، ليست سوى قائمة مختصرة من عواقب الجنون الناجم عن قرار بوتين الطائش ببدء الحرب.

ومن الواضح أن الاتحاد الروسي لا يفهم مقولة "لقد طفح الكيل" التي استخدمها الأمين العام مؤخراً في هذا السياق. وفي الأيام الأخيرة، شهدنا عدداً كبيراً من الهجمات بالقذائف والطائرات الإيرانية المسيّرة التي تستهدف مدناً في أوكرانيا، بما في ذلك كييف ودينبرو وفينيتسا وإيفانو فرانكيفسك في وسط أوكرانيا، وزابوريجيا في الجنوب، ومنطقتي خاركيف وسومي في الشرق، من بين مناطق أخرى. ويساورنا قلق خاص إزاء الهجمات على البنية التحتية للطاقة التي تؤثر على إمكانية حصول الناس على المياه والتدفئة، وهو أمر مثير للقلق بشكل خاص فيما يتعلق بالشتاء المقبل.

ونشعر بقلق بالغ إزاء الآثار الخطيرة للغزو الروسي على الأمن الغذائي العالمي. وكما نعلم، يُدفع الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم إلى الفقر المدقع والجوع وعدم الحصول على الغذاء. وفي ذلك السياق، نؤيد بالطبع تأييداً تاماً توسيع نطاق مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب والممر الآمن لعمليات تسليم المواد الزراعية وشحنها من الموانئ الأوكرانية، ونأمل أن يتم ذلك.

ولسوء الحظ، لا يمكن لأحد أن يتنبأ بموعد انتهاء هذه الحرب العبيثية، ونريد أن يكون ذلك بأسرع ما يمكن. لكن أولئك الذين يعتقدون أن كل شيء سينتهي من خلال التوصل إلى هدنة وإسكات البنادق، مخطئون. فلا يمكن لمرتكبي الهجمات البشعة، كذلك التي وقعت في بوتشا وكراماتورسك، ومؤخراً جدا في إيزيوم، أن يظلوا بدون عقاب ويجب تقديمهم إلى العدالة، وسوف يُقدمون إليها.

وتعترف سلوفاكيا بأوكرانيا بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة وتتمتع بسلامة إقليمية لا جدال فيها. وجميع الأفعال المرتبطة باستيلاء الاتحاد الروسي بالقوة على الأراضي الأوكرانية لاغية وباطلة وغير مشروعة. إن ما يسمى بالاستفتاءات في المناطق المحتلة جرت خلال

السبب الرئيسي الذي يجعلنا نجتمع مرة أخرى اليوم في هذه القاعة هو استراتيجية روسيا المتعمدة للتسبب في كارثة إنسانية في أوكرانيا بمواصلة حربها الوحشية. ومما يؤسف له أن تلك الحرب الوحشية ما زالت بعيدة عن الانتهاء. وتشير قرارات الكرملين الأخيرة بشأن التعبئة العسكرية والضم غير القانوني للأراضي الأوكرانية، إلى جانب الخطاب بشأن السلاح النووي والضربات الجوية الجماعية ضد البنية التحتية المدنية، إلى أن روسيا اختارت طريق التصعيد. ويترتب على ذلك عواقب مأساوية ليس على أوكرانيا فحسب، بل أيضا على الأمن والاستقرار الاقتصادي على الصعيد العالمي، بما في ذلك الحالة المزرية في أسواق الغذاء والطاقة، فضلا عن أزمة تكاليف المعيشة.

إن الهجمات الجوية الروسية الشرسة ضد أهداف مدنية يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر وفي الأيام التالية، والتي استمرت منذ ذلك الحين، هي انتهاك آخر للقانون الدولي. ويبدو أن لها غرضين. فموسكو تريد تخويف السكان المدنيين وتدمير البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا، وهو أمر بالغ الأهمية، خاصة خلال فترة الشتاء. وهذا هو السبب في أن المسألة التي نحتاج إلى التركيز عليها فوراً هي منظور الشتاء المقبل. وبسبب القصف الروسي، ترك أكثر من ٣,٥ مليون شخص بدون سقف فوق رؤوسهم.

ومن الجوانب المباشرة الأخرى للحياة اليومية للناس التي لا نناقشها كثيرا وجود متفجرات خلفها الروس وراءهم عمدا. ولذلك، فإن التحدي المائل أمامنا هو إزالة الألغام من أماكن، بما فيها أراض زراعية، في مختلف مناطق أوكرانيا. فالألغام والنخائر غير المنفجرة هي تهديد للمدنيين، بمن فيهم الأطفال. وهناك حاجة ملحة إلى توفير معدات كافية لإجراء تلك العمليات بكفاءة وسرعة.

وندين بأشد العبارات الممكنة الهجمات الأخيرة بالقذائف على المدن الأوكرانية. إن قصف المدنيين جريمة حرب. والمدنيون ليسوا هدفا. فالقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، يحمي المدنيين. ويجب ألا يؤخذ المدنيون رهائن. لقد أظهر الاتحاد الروسي افتقارا تاما إلى احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق

واسمحوا لي أن أشارك الزملاء في الإشارة إلى أن روسيا تنتهك أيضا القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) - وهو مثال آخر على الكيفية التي تقوض بها روسيا، العضو الدائم في مجلس الأمن، ميثاق الأمم المتحدة. وجميع ما لدينا من معلومات واضح تماما. وتستخدم الطائرات الإيرانية بدون طيار لإرهاب المدنيين، وقد تم تسليمها إلى روسيا من دون موافقة مسبقة من المجلس. وبالتالي، فإن ذلك يشكل انتهاكا صارخا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تقيّد بأن إيران تعتزم أيضا تسليم قذائف تسيارية إلى روسيا. ونرحب بإجراء تحقيق من جانب فريق الأمم المتحدة المسؤول عن رصد تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ونقف على استعداد لدعم جهوده التقنية والمحايدة.

وستواصل ألمانيا دعم ميثاق الأمم المتحدة، أينما انتُهِك في العالم، وسنواصل الوقوف إلى جانب أوكرانيا. ونحن على استعداد لدعم أوكرانيا في التخفيف من حدة الدمار الذي تسببه الهجمات الروسية. ويوم الثلاثاء المقبل، سيستضيف المستشار شولتس ورئيسة المفوضية الأوروبية فون دير لاين مؤتمر الخبراء الدولي المعني بتعافي أوكرانيا وإعادة إعمارها وتحديثها في برلين. وسيعمل المؤتمر على حفز الدعم الدولي لتعافي أوكرانيا وإعادة إعمارها.

وفي الختام، يجب على الاتحاد الروسي أن يغير مساره، وأن يحترم تماما نص وروح ميثاق الأمم المتحدة وأن ينسحب من أوكرانيا. ويجب عليه أن يمثل لأمر محكمة العدل الدولية الملزم قانونا بالوقف الفوري لعملياته العسكرية ضد أوكرانيا والانسحاب. وستواصل ألمانيا التمسك بالسلامة الإقليمية لأوكرانيا واستقلالها السياسي داخل حدودها المعترف بها دوليا، وهذا واجب كل واحد منا.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطى الكلمة الآن لممثل بولندا.

**السيد شزيرسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة الهامة. كما أشكر مقدمتي الإحاطتين اليوم على بيانتهما القيمتين. وتؤيد بولندا البيان الخطي المقدم من ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا والجمهورية التشيكية.

التي تنطبق على الجميع على قدم المساواة. سيمكننا ذلك جميعا من البدء في بناء السلام واستعادة حياة الشعب الأوكراني وسبل عيشه المحطمة. ونحن على استعداد للقيام بذلك. امنحوا السلام فرصة.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لسيد سكوغ.

**السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم وتبسيط الضوء عليها. من الأهمية بمكان أن يناقش هذا الموضوع وأن يتمكن جميع المعنيين من مخاطبة مجلس الأمن بشأن هذه المسألة المهمة.

قبل يومين، منح البرلمان الأوروبي جائزة ساخاروف لعام ٢٠٢٢ لشعب أوكرانيا. وبالنسبة لشعب يصون قيم الحرية والديمقراطية وسيادة القانون - شعب اضطر للفرار وفقد للأسف أقرابه وأصدقائه - لا أحد يستحق هذا النوع من الاعتراف أكثر منهم.

إننا نشعر بالفزع إزاء تكثيف روسيا لعمليات القصف على المدنيين والمرافق المدنية، مما يشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني. لقد استهدفت هذه الهجمات الجوية وتلك التي وقعت الأسبوع الماضي عمدا البنية التحتية الحيوية وأرهبت المدنيين في كييف وغيرها من المدن الأوكرانية. إن استهداف المدنيين والمدارس وإمدادات الطاقة لا يمكن أبدا أن يكون مشروعاً. تم تعطيل ما يقرب من ثلث محطات الطاقة في أوكرانيا. ويجب مساءلة روسيا عن تلك الانتهاكات الواضحة للقانون الدولي الإنساني، التي تسفر عن مئات الضحايا المدنيين كل أسبوع. وينطبق الشيء نفسه على الدولتين اللتين تيسران العدوان - بيلاروس وإيران. ندين أيضاً بشدة نقل إيران السري للطائرات المسيرة إلى روسيا دون الحصول على موافقة مسبقة من المجلس، مما يشكل انتهاكا ماديا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

إن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للطاقة في أوكرانيا تتطوي على تحديات كبيرة في ضوء الشتاء القادم وستتطلب تكثيف الاستجابة الإنسانية الدولية. خلال زيارة مفوض الاتحاد الأوروبي لينا رتشيشتس إلى كييف هذا الأسبوع، أعلن عن تعبئة تمويل إنساني إضافي بقيمة ١٧٥ مليون يورو لتلبية الاحتياجات العاجلة وتوفير التعليم والغذاء

الإنسان. لقد ارتكبت قواته فظائع مروعة. وستواصل بولندا العمل مع المؤسسات الدولية ومع أوكرانيا لكفالة محاسبة المسؤولين عن تلك الأعمال الوحشية.

لقد دعمت بولندا باستمرار أوكرانيا ومواطنيها في الكفاح ضد المعتدي. وأصبحت بولندا موطننا جديدا لأكثر من ١,٣ مليون لاجئ، يتمتعون بنفس إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة واستحقاقات الضمان الاجتماعي التي يتمتع بها المواطنون البولنديون. ونساعد أيضا أولئك الذين بقوا للقتال من أجل بلدهم أو لا يستطيعون المغادرة من خلال تقديم المساعدة الإنسانية الحكومية. والرد الوحيد المناسب على الهجمات الروسية هو زيادة حجم دعمنا لأوكرانيا. وفي ذلك السياق، أود أن أعرب عن تأييد بولندا للعمل الشجاع والقيم الذي يقوم به فريق الأمم المتحدة في أوكرانيا.

وأود أن أشدد على أن المأساة برمتها وهذه الأزمة الإنسانية الهائلة هما من صنع الإنسان بصورة بحتة. ولا توجد عناصر يمكن إلقاء اللوم عليها. إن روسيا هي التي بدأت العدوان، وروسيا وحدها هي التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن كل الدمار والخسائر في الأرواح التي تسببت فيها. والمخرج الوحيد هو السلام، ولكي يكون هناك سلام، نحتاج إلى أن تغادر القوات الروسية أوكرانيا.

وقد طالبت الجمعية العامة، في قرارها الأخير دإط-٤/١١، روسيا بعكس مسارها بشأن محاولة الضم بصورة غير قانونية. وأكد ما مجموعه ١٤٣ دولة عضوا من جديد وبقوة سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية على حدودها المعترف بها دوليا (انظر A/ES-11/PV.14). وهذا يؤكد دون أدنى شك أنه لا يتوقع من أوكرانيا تقديم تنازلات إقليمية لكي يتحقق السلام. وعلى الرغم من هذا القرار الواضح، تواصل روسيا السير في طريق التصعيد وتعمل ضد السلام في أوكرانيا.

وتتأشد بولندا أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره زيادة الضغط على روسيا لوقف هذه الحرب. سيكون ذلك حلا فوريا، بين عشية وضحاها تقريبا، للأزمة برمتها. يجب على روسيا أن توقف العدوان فورا، وأن تسحب قواتها، وأن تلتزم بقواعد ميثاق الأمم المتحدة،

أيضا التدابير الرامية إلى كفالة المساءلة، بما في ذلك التحقيقات التي يجريها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. ونشدد أيضا على أنه ينبغي تمكين جميع آليات المساءلة والرصد الدولية والإقليمية من الوصول بشكل تام وآمن وغير مقيد إلى كامل أراضي أوكرانيا، بمن في ذلك جميع المحتجزين في سياق الحرب. لذلك، نحث الاتحاد الروسي على الامتثال لنداء الأمين العام بمنح اللجنة الدولية للصليب الأحمر إمكانية الوصول الكامل إلى جميع أسرى الحرب. يمثل الإفراج عن أكثر من ١٠٠ امرأة أوكرانية، الذي تم في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح.

لقد تسببت حرب روسيا العدوانية غير المبررة وغير القانونية وبدون استئذان ضد أوكرانيا في أزمة إنسانية لها أيضا آثار عالمية مدمرة. فالتدمير المتعمد من جانب روسيا للبنية التحتية الزراعية والنقل في أوكرانيا يتسبب في حدوث اضطرابات في سلسلة الإمدادات الغذائية في جميع أنحاء العالم ويعرض الأمن الغذائي لملايين الأشخاص حول العالم للخطر. في ذلك السياق، نكتسي مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب أهمية رئيسية للتخفيف من الأثر العالمي للعدوان الروسي، ونؤيد دعوة الأمين العام غوتيريش إلى تمديدها إلى ما بعد ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة اليونان.

**السيدة ثيوفيلي (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية):** أجرى وزير خارجية اليونان، نيكوس دندياس، زيارة إلى كييف يوم الأربعاء في ظل ظروف استثنائية معروفة جيدا، وهي الزيارة الوحيدة التي جرت إلى المدينة خلال هذه الفترة العصيبة. وتعاني كييف، على غرار سائر أنحاء البلد، من هجمات شرسة يوميا، تسفر عن مقتل وإصابة العشرات من الأبرياء العزل. وكانت هذه ثالث زيارة يقوم بها الوزير دندياس إلى أوكرانيا منذ بداية الحرب، حيث زار أوديسا مرتين، وهي مدينة مرتبطة بالتاريخ اليوناني والجالية اليونانية في أوكرانيا.

تلك الزيارات توجه رسالة قوية تعرب عن تضامن الحكومة اليونانية الكامل مع حكومة أوكرانيا وشعبها. فلعدة قرون، كان

والحصول على المياه والحماية من الشتاء البارد. مع ذلك، لن يكون أي مستوى من التمويل الإنساني كافيا إذا استمرت الهجمات الروسية في استهداف البنية التحتية للطاقة ومحطات التدفئة. وقد تضرر أكثر من ٤٠٠ منها في الأسبوعين الماضيين وحدهما. ويجب على الاتحاد الروسي أن يوقف هجماته فورا، وأن يعلق عملياته العسكرية في أراضي أوكرانيا، وأن يسحب جميع قواته العسكرية وجماعته المسلحة وغيرها من الأفراد غير المأذون لهم من أراضي أوكرانيا، على النحو الذي حددته الجمعية العامة.

ندرك أن الاحتياجات الإنسانية في أوكرانيا هائلة ومتنامية، ومع ذلك لا يمكننا حتى تقييم حجمها في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. ففي يوم الأربعاء، استمعنا إلى نداء من منسق الأمم المتحدة المقيم من أجل إتاحة إمكانية الوصول الفوري للمنظمات الإنسانية للسماح لها بمساعدة جميع الأشخاص الضعفاء في أوكرانيا، دون تمييز. وهذا أمر لا يتعلق بالسياسة، بل هو ضرورة إنسانية.

لقد عصفت بنا الاكتشافات المتكررة للفظائع في المناطق المحررة والعدد المروع المتزايد من الضحايا المدنيين في جميع أنحاء البلد. وحيثما حلت القوات المسلحة الروسية، تترك حقول الألغام وراءها، مما يجعل إيصال المساعدة الإنسانية مستحيلا ويعرض حياة الأبرياء للخطر. ومن المثير للصدمة التقارير التي تفيد بوقوع عمليات إعدام واحتجاز تعسفين، وحالات اغتصاب وتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، فضلا عن عمليات النقل القسري غير القانوني والترحيل للمدنيين الأوكرانيين، بمن فيهم الأطفال، داخل الأراضي الخاضعة للسيطرة العسكرية الروسية إلى روسيا. وننوه بأن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا استنتجت، استنادا إلى الأدلة التي جمعت في مناطق كييف وتشيرنهييف وخاركيف وسومي، أن فظائع يمكن تصنيفها على أنها جرائم حرب قد ارتكبت في أوكرانيا.

ونشدد على أهمية جمع وتوحيد وتحليل الأدلة على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والجرائم ذات الصلة المرتكبة في سياق العدوان الروسي على أوكرانيا. ونؤيد

ونظرا لحساسية بلدي الخاصة فيما يتعلق بالأطفال، فقد تعهدنا بتقديم ٢٠٠ ٠٠٠ يورو للعمل الإنساني الذي تقوم به اليونيسيف في أوكرانيا. وعلاوة على ذلك، فقد تولينا مسؤولية علاج الأطفال المصابين بالسرطان في مستشفى "إليدا" لعلاج الأورام للأطفال - وكلمة "إليدا" تعني "الأمل".

كما استجبنا بفعالية لاحتياجات عشرات الآلاف من المواطنين الأوكرانيين الذين يلتمسون اللجوء من الحرب، حيث استقبلنا أكثر من ٧٥ ٠٠٠ لاجئ، بمن فيهم القصر غير المصحوبين الذين انفصلوا للأسف عن أسرهم في أوكرانيا، وهم مؤهلون للحصول على الحماية الفورية. وأنشئ مركز لتلقي المكالمات الهاتفية لتيسير الاتصال للنازحين من أوكرانيا، مع تقديم معلومات مفصلة باللغات اليونانية والإنكليزية والأوكرانية. كما اتخذت إجراءات في قطاع التعليم لضمان إدماج التلاميذ الأوكرانيين في النظام التعليمي. وفي الوقت نفسه، ومن خلال أسطولنا التجاري، نساهم في نقل الحبوب الأوكرانية إلى الموانئ الرئيسية في منطقة شمال أفريقيا، في محاولة للتصدي لأزمة الغذاء.

إن اليونان ملتزمة التزاما قويا بتحقيق المساءلة عن جرائم الحرب. وقد بعث الوزير دندياس برسائل ذات صلة إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وزار لاهاي في هذا الصدد.

وبغض النظر عن كل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، فإن الحل الحقيقي الوحيد لمعاناة الشعب الأوكراني المستمرة هو الوقف الفوري للعدوان الذي تشنه روسيا دون سابق استقزاز.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠

اليونانيون موجودين، خاصة على شواطئ البحر الأسود، ولا سيما في منطقة ماريوبول، التي هي موطننا لجالية يونانية راسخة منذ قرون تضم حوالي ١٠٠ ٠٠٠ شخص. كما أنها واحدة من أشد المناطق تضررا من ضربات القوات الروسية. فقد تم تدمير مدينة ماريوبول بالكامل تقريبا. وبالنسبة لليونان، فإن احترام القانون الدولي والسلامة الإقليمية لجميع البلدان وسيادتها ركيزة من ركائز سياستنا الخارجية. ولهذا السبب دنا غزو روسيا لأوكرانيا منذ اليوم الأول.

إن الهجمات الأخيرة المثيرة للقلق التي شنتها الطائرات المسيرة لها تداعيات بعيدة المدى، تؤثر بشكل مباشر على البنية التحتية المدنية الحيوية، مما يؤدي إلى قصف وحشي مستمر وقاس يستهدف الأرواح البريئة. تدين اليونان تلك الهجمات بأشد العبارات. لقد طلبنا مرارا وتكرارا الامتثال العاجل للقانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين وممتلكاتهم، ولكفالة الحق في المرور الآمن من مناطق النزاع والحصول على معلومات صحيحة بشأن مناطق المأوى المؤقت الآمن، فضلا عن وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي لا يزال المدنيون يقيمون فيها.

تقدم اليونان المساعدات الإنسانية منذ بداية الحرب. فقد قدمنا حتى الآن مجموعات متعددة من المساعدات الإنسانية العينية القائمة على الاحتياجات. علاوة على ذلك، نحن ملتزمون التزاما راسخا بإعادة إعمار أوكرانيا. وقد أعلننا أننا مستعدون لإعادة بناء مستشفى للولادة دمره القصف الروسي في مدينة ماريوبول وللإسهام في إعادة إعمار أوديسا - وهي مدينة أخرى عزيزة على قلوبنا لأن كفاحنا من أجل الاستقلال بدأ هناك. ونحن مستعدون لتعزيز ترشيح وسط مدينة أوديسا التاريخي لتدرجه اليونسكو كموقع تراث عالمي، ونعمل على ذلك.